محاضرة

من التكيف الهيكلى إلى الركود الاقتصادى*

عرض للمفهوم مع إشارة تطبيقية للاقتصاد المصرى

محمد عبد الشفيع عيسى**

(١) مفهوم التكيف الهيكلى: بحث فى النشأة والمآل

تفاوتت ظروف بلاد العالم الثالث المعرضة للأزمة الاقتصادية العالمية، من بلاد شبه صناعية فى شرق آسيا (كوريا الجنوبية) إلى بلاد منتجة خالصة للمواد الأولية فى ظروف قاسية (البلاد الإفريقية الواقعة تحت حزام الصحراء الكبرى) إلى بلاد ذات قاعدة كبيرة للموارد فى أمريكا اللاتينية (المكسيك والبرازيل والأرجنتين). ولكن فى جميع الأحوال ندبت الدول الرأسمالية المتقدمة وسيطاً لها لمعالجة الأزمة، غير محايد على أى حال، وهو صندوق النقد الدولى. وتقدم (الصندوق) للمساهمة فى إدارة الأزمة أو فى محاولات حلها جزئياً، عن طريق حزمة من السياسات سميت "بالوصفة" أو وصفة التثبيت (تحقيق الاستقرار الاقتصادى خاصة المالى والنقدى) أو التصحيح أو التكيف الهيكلى أو فى بعض الأحيان: الإصلاح الاقتصادى، أو الإصلاحات الاقتصادية بصيغة الجمع.

وقد استقى الصندوق منهجية معالجة الأزمة، بالتثبيت النقدى ـ المالى، من الفكر الاقتصادى الرأسمالى الكلاسيكى الأصلى الممثل بصفة خاصة فى نظرية كمية النقود. وطبقاً لهذه النظرية فى صورتها الأصلية فإن مستوى الناتج القومى (مقوماً بالأسعار الجارية) دالة فى مستوى التداول النقدى (كمية النقود مضروبة فى سرعة دورانها). وعلى ذلك فإن ضبط الناتج، بالزيادة أو النقصان، يبدأ من التحكم فى حجم السيولة، وبعبارة أخرى فإن معدل

* صيغة معدلة وتفصيلية لمحاضرة ألقيت في "ورشة عمل" الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بالقاهرة.

** مستشار بمعهد التخطيط القومى ـ القاهرة.

النمو الاقتصادى يتحدد بمعدل نمو المعروض النقدى.

وانطلاقاً من التفكير الاقتصادى الكلاسيكى النقدى، جرى فى نفس الوقت تطوير للتفكير فى السياسات الاقتصادية بواسطة مدرسة شيكاغو، وخاصة ميلتون فريدمان رائد (النقدين الجدد). وتلقى (النقديون الجدد) دفعة قوية فى ظروف أزمة التضخم الركودى للدول الرأسمالية المركزية، وخاصة منذ مجئ إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق ريجان، فى مطلع الثمانينات، ومن ثم برزت حزمة من السياسات سميت (الريجانية الاقتصادية) Reaganomics.

وقد بلور ميلتون فريدمان تشكيلة سياسات النقديين الجدد والريجانية الاقتصادية لمواجهة الأزمة فى الغرب، بصورة موازية ومتزامنة مع النموذج النقدى للصندوق والذى وجه للعالم الثالث بصفة أساسية.

وتتمثل السياسة الاقتصادية الأساسية كما أوصى بها فريدمان فى خفض معدل التوسع النقدى. ولما كان التوسع النقدى ــ لديه ــ راجعاً إلى توسع الدولة فى الإنفاق على وظائفها الاجتماعية. مما يؤدى بدوره إلى زيادة عجز الموازنة العامة، وإلى سد هذا العجز بموارد غير حقيقية من الإصدار النقدى الجديد والاقتراض المتسارع بإصدارات أذون الخزانة، مما يؤدى إلى تغذية دورة التضخم ويثبط همة المنتجين الخواص (القطاع الخاص الكبير)، لذلك يبدأ العلاج والإصلاح بكبح مستوى النفقات العامة الاجتماعية. ويتبع ذلك بالضرورة الحد من فجوة الموازنة الحكومية، ومن ثم تقليل عرض النقود، فإنقاص معدل التضخم جنباً إلى جنب مع دفع وحفز رأس المال الخاص[1].

وقد شكل فكر النقديين الجدد، والنجاح النسبى للريجانية، نوعاً من المرجعية النظرية والعملية المغذية لنموذج صندوق النقد الدولى، بحيث تشكلت وصفة الصندوق الموجهة لبلدان العالم الثالث فى خطوط عريضة رئيسية يخاطب بها الجميع وفقاً لما يلى:

*خفض الإنفاق الاجتماعى ومن ثم خفض العجز فى الموازنة الحكومية، وخفض واردات السلع الإنتاجية والاستهلاكية الأساسية.

* رفع سعر الفائدة، سعياً إلى ضبط مستوى الإنفاق الاستثمارى، ومن ثم محاولة كبح التضخم.

*خفض سعر الصرف، بدعوى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

* زيادة وزن القطاع الخاص فى مجالات الإنتاج السلعى والخدمات الاجتماعية، وهياكل البنية الأساسية، باعتباره "الأجدر" من الدولة بذلك.

فيما بعد، فى مطلع التسعينات، قام أحد أبرز خبراء البنك الدولى وهو جون وليامسون، ببلورة "وصفة" مشتركة للصندوق والبنك وخبرائهما أطلق عليها تعبير (إجماع واشنطن) Washington Consensus من واقع خبرة أمريكا اللاتينية بالذات، وقد لخصها فى عشر نقاط[٢]:

- فرض الانضباط المالى ــ إعادة هيكلة الإنفاق العام ــ الإصلاح الضريبى (خفض المعدلات الحدية للضريبة .. الخ) ــ إطلاق حرية سعر الفائدة ــ سعر صرف تنافسى ــ إطلاق حرية التجارة ــ إطلاق حرية الاستثمار الأجنبى ــ نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ــ إعادة التنظيم الصناعى (إزالة القيود على إقامة الشركات أو إنهائها) ــ ضمان حقوق التملك.

وليس من اللازم أن نقدم تفسيراً لهذه (الوصايا العشر)، سوى أن نؤكد على أن الانضباط المالى يعنى أولولية خفض الإنفاق العام، وأن الإصلاح الضريبى موجه أساساً لتشجيع رأس المال الخاص، وأن إطلاق أسعار الفائدة ينصرف إلى رفعها، وتنافسية سعر الصرف (أو قيمة العملة الوطنية) يتجه إلى خفضها Devaluation وبقية النقاط تشرح نفسها بنفسها.

ومن الصعب أن نقدم فى هذا المقام تقييماً دقيقاً ونهائياً لخبرة التكيف أو التصحيح الهيكلى، ولكن بإمكاننا مع ذلك أن نشير إلى حقيقتين رئيسيتين:

أولاً: إن برامج التكيف لم تحقق نجاحاً يذكر فى كثير من البلدان وخاصة منها تلك التى لا تملك بنية إنتاجية أو هياكل مؤسسية قوية وفعالة، فى جنوب وغرب آسيا، وإفريقيا، وعموم أمريكا اللاتينية. ولم يسجل نجاح فى هذه البلاد الأخيرة حتى بالمدلول الضيق للتكيف والخاص بضبط التوازنات النقدية ــ المالية، أى التوازنات الاسمية: الموازنة العامة، الميزان التجارى، ميزان الديون .. وهذا هو السبب فى انتهاج متكرر لبرامج التكيف فى البلد الواحد.

ثانياً: إن برامج التكيف حملت البلاد التى طبقتها بتكلفة اقتصادية واجتماعية عالية، ممثلة فى:

أولاً: انخفاض معدلات النمو الاقتصادى، وعلى الأقل تذبذب هذه المعدلات ما بين ارتفاع وانخفاض، أى عدم تحقق نمو اقتصادى مستقر Steady growth. ويتمثل هذا فى بروز حالات من الركود الاقتصادى تنبئ فى البعض منها بركود مزمن، وخاصة فى ضوء السياسة النقدية التقييدية (ارتفاع أسعار الفائدة) وجمود الاستثمارات لاسيما فى قطاعات الإنتاج السلعى والاقتصاد العينى.

ثانياً: تحمل الفقراء وكاسبى الأجور بأعباء تنوء بها كواهلهم، من جراء إلغاء الدعم وإطلاق حرية الأسعار، وجمود هيكل الأجور وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية وفى مقدمتها التعليم والصحة.

وربما يكمن السبب فى العجز المسجل فى هاتين الحقيقتين فى أن الأساس الفكرى الذى انطلقت منه برامج التكيف الهيكلى، هو الفكر الاقتصادى الرأسمالى المصمم للدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً. وبعبارة أخرى فإنه بينما تكمن المشكلة الاقتصادية الرئيسية للدول الرأسمالية المتقدمة فى عدم كفاءة السياسات (وربما المؤسسات) وخاصة فى القطاع النقدى ــ المالى ــ فإن المشكلة فى البلاد النامية والمتخلفة اقتصادياً تكمن فى عدم توفر الاقتصاد الإنتاجى أصلاً.

من نظرية كمية النقود إلى الاقتصاد المؤسسى:

بعد عشر سنوات من قيام جون ويليامسون بصك مصطلح (إجماع واشنطن) على أساس الافتراضات العشرة التى ذكرناها، إذا به فى مختتم التسعينات يقدم نقداً ذاتياً لنفسه ولمصطلحه داعياً إلى ضرورة إعادة الاعتبار لعدة أبعاد أساسية فى مقدمتها: البعد المؤسسى، ويعنى به إقامة هياكل البنية الأساسية لاقتصاد السوق، وبتعبيره هو: إن السياسات الجيدة يمكن أن تخرب مؤسسات رديئة. وبعد آخر هو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، بالإضافة إلى البعد البيئى[٣].

من الاقتصاد المؤسسى إلى اقتصاد التنمية:

ينبغى ألا نبالغ فى أهمية البعد المؤسسى فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى المحدث، فى عقد التسعينات خاصة. فهو من وجهة نظرنا محاولة من هذا الفكر لتقديم تفسير لإخفاقات الوصفة الرأسمالية فى البلدان غير الرأسمالية ــ أى تفسير فشل السوق بعدم توفر بنية السوق. وأن حل المشكلة (مشكلة السوق) هو بالمزيد من السوق: أى بإقامة مؤسساته[٤]. والحال أننا نرى إن إخفاق وصفة اقتصاد السوق أمر لصيق بمفهوم الوصفة نفسها. فاقتصاد السوق الرأسمالية نفسه غير مناسب لتحقيق التنمية فى البلدان المتخلفة اقتصادياً. إذ يميل تطبيق هذا الاقتصاد نحو الركود والنمو غير المستقر وإلى تعميق الاختلالات فى توزيع الدخل القومى، وباختصار فإنه غير ملائم للتنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية، التنمية المجتمعية. وفى الجزء التالى نتناول هذه الحقيقة (أى الميل إلى الركود) بالتطبيق على الاقتصاد المصرى فى الآونة الأخيرة.

(٢) من التكيف إلى الركود الاقتصادى فى مصر:

ماذا يعنى الركود أو الكساد فى مصر؟

يدور الحديث عالياً حول الركود الاقتصادى أو "كساد السوق" دون تحديد دقيق للمقصود بهذا وذلك، ودون اتفاق بين المتحدثين حول مفهوم أى منهما.

وقد بدأ الجدل بالإشارة إلى ما أطلق عليه البعض (نقص السيولة) وتبين أنه لا يوجد نقص ما فى السيولة إذا ما أخذناها بالمعنى الفنى أو العلمى باعتبارها مجموع الكتلة النقدية.. ثم أشار بعض آخر إلى النقص المشاهد فى تصريف المنتجات، أى قصور حركة البيع والشراء للبضاعة الحاضرة.. وتبين أن هذا عرض لظاهرة أخرى أهم وهى انخفاض مستوى "دوران رأس المال" أو ما يسمى (رقم الأعمال) أو مبيعات منشآت الأعمال.

ثم ازدادت حيرة المتحدثين ومن يستمع إليهم بالرجوع إلى المعدل المعلن للنمو الاقتصادى الكلى والذى بلغ ما بين ٥% و ٦% فى العامين الأخيرين، وهو معدل مرتفع نسبياً.. فكيف يستقيم الحديث عن الركود مع هذا المعدل؟

لقد اختلط الأمر على الجميع تقريباً إذن.. ولما انقشع الضباب بوز تصوران متقابلان:

أولهما: التصور الرسمى، والذى أصبح يركز على النقص فى حجم النقود السائلة لدى أهم المتعاملين فى الاقتصاد القومى ــ بوضعه الراهن ــ وهم التجار والمقاولون، وأن هذا النقص يعود فى جانب رئيسى منه إلى الديون غير المسددة لأولئك المتعاملين، والمستحقة بصفة خاصة لدى الحكومة وأجهزة الدولة الأخرى (الهيئات العامة الاقتصادية).

وثانيهما: تصور لدى الاقتصاديين المتخصصين، وفحواه أن الركود أو الكساد يستمد معناه من الفكر الاقتصادى ومن ممارسات الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد الكبير فى أوروبا وأمريكا ١٩٢٩ ــ ٣٣) وأن هذا المعنى ينصرف إلى الانخفاض ــ عبر الزمن ــ فى مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية وهى الناتج والاستثمار والاستهلاك والتشغيل والتصدير. ويضاف إلى هذا المعنى الاقتصادى العام، معنى (خاص) ينصرف إلى الاقتصادات النامية والأقل نمواً، ويتلخص فى تفاقم الاختلالات الهيكلية ولا سيما فى هيكل

الإنتاج وهيكل توزيع الدخول. ونحن نميل إلى هذا المعنى المركب (من العام والخاص) حيث يعني الركود ــ فى حالة الاقتصاد المصرى ــ اختلال هيكل الإنتاج والتوزيع، وأن هذا الاختلال يؤدى إلى (نقص الاستهلاك) Under Consumption والبطالة ونقص التشغيل Under Employment ويرتبط هذا كله بانخفاض مستوى الصادرات السلعية مقارناً بالمستوى المرتفع للواردات السلعية.

وإذن ينبغى ألا نفتش عن معنى الركود فى الرقم العام لمعدل النمو الاقتصادى الكلى والذى نشر ــ يتراوح بين ٥% و ٦% بل يجب التفتيش عن معناه فيما هو أعمق.. وبتعبير آخر، إن الركود يكمن فى (تركيبة) الناتج القومى أو فى مصادر النمو الاقتصادى بالذات. فإذا وصلنا إلى هذا المستوى فسوف نكشف ركوداً فى نمو قطاعات الإنتاج السلعى والخدمات العلمية ــ التكنولوجية، مقابل انتعاش ذى طابع (فقاعى) فى قطاعات البنية الأساسية والتجارة والمال والإسكان والتشييد والعقارات.

وحسب البيانات الرسمية لوزارة التخطيط عن فترة ١٨ عاماً (١٩٨٢-٢٠٠٠) فإن أعلى القطاعات الاقتصادية من حيث متوسط معدل النمو الحقيقى هى: المطاعم والفنادق (٨,٤%) والمرافق العامة (٨,٣%) والكهرباء (٨,٢%) مقابل (٣%) فقط للزراعة، ولم يتبين الرقم المحدد للصناعة التحويلية (أى باستبعاد التعدين من الصناعة ككل)، ولكن من المؤكد أنه يقل عن أرقام القطاعات الثلاثة الأولى (حيث يبلغ معدل نمو الصناعة والتعدين معاً ٧,٣%).

ويرتبط اختلال هيكل الإنتاج باختلال هيكل الاستثمار، فقد ثبت ــ وفق نفس المصادر الرسمية ــ أن قطاعات البنية الأساسية قد امتصت نحو ٤٧% من إجمالى الاستثمارات المنفذة بالقطاعين العام والخاص خلال ١٨ عاماً (٨٢/٨٣-٩٩/٢٠٠٠) مقابل ٤٣,٥% لقطاعات الإنتاج السلعى، ومنها ٩,٣% للزراعة و ١٩,١% للصناعة والتعدين معاً.

ولنعلم فى ضوء ما سبق أن المصدر الرئيسى، المستمر والمستقر، للنمو الاقتصادى الكلى، فى الأجل الطويل، هو الإنتاج السلعى وما يرتبط به من خدمات وخاصة الخدمات المعتمدة على استخدام العلم والتكنولوجيا.

فإذا علمنا من تلك البيانات أن الإنتاج والاستثمار فى القطاعات السلعية وما يرتبط بها مباشرة من خدمات لم ينل الأهمية النسبية اللائقة به بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، فلنا أن نستنتج إمكان حدوث (الركود) بمعنى انخفاض مستوى الدخل والمتغيرات الكلية الأخرى مستقبلاً، حتى لو كان هذا المستوى مرتفعاً فى اللحظة الراهنة لأسباب ذات طابع عرضى أو مؤقت.

من الاقتصاد المحلى إلى الاقتصاد الخارجى:

يرتبط الركود المحلى بركود التجارة الخارجية السلعية المصرية، ممثلاً فى تواضع بل وتدهور الأداء التصديرى مقارناً بتسارع الاستيراد السلعى سواء للسلع الاستثمارية أو الوسيطة أو الاستهلاكية. فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية من نحو ١٥,٥ مليار دولار عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى حوالى ١٧ مليار دولار عام ١٩٩٩/١٩٩٨، بينما انخفضت الصادرات السلعية من ٥١٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٧/١٩٩٦، إلى ٤٤٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٩/١٩٩٨.

وقد أدى الاستيراد المتسارع إلى الآثار الآتية:

١- حلول الواردات محل الإنتاج المحلى – الفعلى أو المحتمل – من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج. وليس من قبيل المصادفة أو يقترن تفاقم الاستيراد فى السنوات الأخيرة مع خفوت الدعوة إلى تصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية أو الاستثمارية، بل وربما (خمود) هذه الدعوة تماماً.

٢- المساهمة فى تغذية ظاهرة ارتفاع مستويات الطاقة العاطلة، نظراً لاستيراد آلات ومعدات غير مناسبة للبيئة الاقتصادية والصناعية

المصرية، ولعدم توفر المهارات اللازمة للإصلاح والصيانة.

٣- منافسة المستوردات المهربة من دول شرق آسيا، وبأسعار متدنية في أجواء الأزمة الاقتصادية الآسيوية منذ منتصف ١٩٩٧، للإنتاج المحلي وخاصة من المنسوجات والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى عدم تحديث مصانع القطاعين العام والخاص، إلى ارتفاع حجم المخزون بحوالى ثلاثة أو أربعة أمثال فى السنوات القليلة الأخيرة.

وبهذا تتضح العلاقة الوثيقة بين حمى الاستيراد من الخارج والركود المحلى.

من تشخيص المشكلة إلى العلاج:

يدلنا التشخيص على سبيل العلاج.. وبينما تميل الرؤية الرسمية إلى أن الركود يعرف بنقص النقود السائلة لدى المتعاملين الرئيسيين في السوق المحلية وهم المقاولون والتجار، فإن رؤية العلاج.(الحكومى) انحصرت حتى الآن فى رد مديونيات الحكومة والمقاولين والموردين. وسوف يؤدى توفير النقود السائلة لدى هؤلاء المتعاملين إلى "التغذية المرتدة" للجهاز الاقتصادى القائم، مما يعوض معدل النمو الاقتصادى المسجل الآن لاحتمالات التراجع مستقبلاً.. كما أنه لا يواجه قبل كل شيء "**القوى الأصيلة للركود**" إذا صح هذا التعبير، والكامنة وراء المظاهر السطحية المتغيرة، من قبيل النقود السائلة والبضاعة الحاضرة مما تسجله قيم المعاملات النقدية المنجزة وحركة المخزون والرواكد .. الخ.

وتقوم رؤيتنا للركود على استكشاف مكامن الركود فى الهياكل الأساسية للإنتاج والاستثمار والتشغيل والاستهلاك والتجارة.

ولذلك تتحقق معالجة الركود، من أجل ضمان معدل نمو مرتفع ومستقر وتطور متوازن للاقتصاد والمجتمع، من خلال ما يأتى:

أولاً: دفع حركة الإنتاج السلعى والخدمات العلمية التكنولوجية المرتبطة به، من خلال مدخل إنتاجى

تكنولوجى يمزج بين حركية الجهاز الإنتاجى (من القطاعين العام والخاص) وفاعلية السياسة العامة بأدواتها المالية والنقدية والتنظيمية.

ثانياً: حث الاستثمار المنتج، اعتماداً على ما هو متوفر من البنية الأساسية بحكم الأمر الواقع.

ثالثاً: رفع مستوى الدخل الحقيقى للقوى الاجتماعية التى تشكل أغلبية السكان (القوى الباذلة للعمل أساسا)، من خلال إعادة الفاعلية للإنفاق الاجتماعى ولو على حساب توازن الميزانية، وإعادة هيكلة الضريبة المباشرة وغير المباشرة، وتحقيق توازن أكثر عدالة بين الأجور والأسعار، وضمان فرص أكبر لتلك القوى فى مسالك التعليم والصحة.

رابعاً: توجيه الإنتاج للإحلال محل الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية مع رفع مستوى التنافسية فى السعر والجودة، تمهيداً لدفع الأداء التصديرى.

خامساً: بناء منظومة وطنية للابتكار، والبحث والتطوير والتكنولوجيا الصناعية.. ويحتل النظام التعليمى أولوية عالية ضمن هذه المنظومة.

الهوامش:

1- Milton & Rose Friedman, Free to Choose, Avon Book, U.S.A., 1981, PP. 237-270.

2- John Williamson, What Should the Bank Think About the Washington Consensus? Background paper to the World Development Report 2000, in July 1999.

3- John Williamson, op. Cit., pp. 11-12.

4- See:

- Shahid Javit et, al., Beyond the Washington Consensus, Institutions matter, World Bank Washington D. C. 1998.

- Hakim Ben Hammoda, Post-Ajustment Theories, CODESRIA, Dakar, Senegal, 1998.

مقال

رأسمالية الريع

على نجيب*

تركز أغلب الكتابات في موضوع العولمة على عدة ظواهر أساسية لعل أبرزها دور الشركا ت عابرة الحدود أو متعدية الجنسيات، وتصاعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، والقدر الهائل من حركة الأموال حول العالم التي تجاوزت التريليون دولار يومياً ثم بروز دور المؤسسات الدولية خاصة منظمّة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب التقدم التكنولوجي خاصة في الاتصالات والحواسب وبرامجها. ولكن من المهم أن نبدأ أي دراسة عن الاقتصاد العالمي برصد التغيرات في الاقتصاد العيني الذي نعتبره القاعدة المادية التي تتحرك عليها كل هذه الظواهر. وأن ندرس التطورات التي تصاحب عمليات الإنتاج في الصناعات المختلفة وإمكانيات التوسع أو الضمور في تلك الصناعات، كذلك التقدم التكنولوجي في عمليات الإنتاج وتأثير ذلك على اقتصادياتها. ونبدأ برصد بعض التطورات التي صاحبت ما يسمى الثورة الصناعية، ثم ما يسمى المراحل أو الثورات الصناعية التالية في القرن العشرين حتى نصل إلى الثورة التكنولوجية، ثم دعاوى ما يسمى مجتمع ما بعد الصناعة.

عن نشأة الصناعات:

لعل دراسة صناعة الغزل والنسيج وما تم من تطور لهذه الصناعة وتأثيرها على البلاد التي بدأت فيها ظاهرة الثورة الصناعية يعطي نموذجاً لما نريد أن نتبينه. فصناعة النسيج بدأت الثورة الصناعية باختراع آلات الغزل والنسيج الآلي، وإنجلترا التي سبقت في هذا المضمار حققت قفزة اقتصادية واجتماعية. وتفوقها التكنولوجي في هذا المجال كان من أهم أسباب توسعها الصناعي وتوسع تجارتها الخارجية، بل وأيضاً من أهم أسباب تصفية صناعة النسيج في بلاد كالهند.

* خبير في مجال الصناعة والتكنولوجيا ـــ مصر.

إن اختراع المغزل الآلى ثم النول الآلى رفع إنتاجية العمل فى صناعة النسيج البريطانى وخفض التكلفة بالتالى خفضاً كبيراً. ورغم انخفاض سعر النسيج البريطانى عن السعر العالمى مع انخفاض التكلفة، إلا أنه حقق فارق ربح يفوق أى معدل ربح تحققه صناعة النسيج فى البلاد الأخرى. ومعدل الربح فى الصناعة عند إحداث قفزة تكنولوجية، هو فارق ناتج من إدخال التكنولوجيا ويمكن تسميته "**ريع تكنولوجى**" فالتكنولوجيا الجديدة فى صناعة النسيج رفعت إنتاجية العمل وخفضت التكلفة وحققت التمتع بفرق سعر كبير بين التكلفة والسعر العالمى، الذى انخفض بما يفلس صناعة النسيج المنافسة فى بلاد أخرى.

تآكل الريع التكنولوجى أو القدرة الاحتكارية:

الميزة المتحققة من التقدم التكنولوجى تتآكل بمضى الوقت لعدة أسباب بعضها أسباب خارجية كانتقال معرفة طرق التصنيع الجديدة إلى بلاد أخرى اكتسبت سر الصنعة. كذلك فإن المنافسين فى نفس البلد يتحولون أيضاً فى إنتاجهم إلى الطرق الحديثة. كل تلك العوامل تخفض سعر البيع الذى يتم به تداول الإنتاج. غير أن هناك عناصر داخلية فى الاقتصاد الصناعى المتقدم ترفع التكلفة وأهمها زيادة الأجور.

أى صناعة بعد أن تحقق قفزة تكنولوجية ثم يتباطأ التقدم التكنولوجى فيها فى الوقت الذى تحدث فيه قفزات فى صناعات حديثة أخرى، فإن تلك الصناعة التى أصبحت قديمة لا يتم فيها ارتفاع إنتاجية العمل مقارنة مع الصناعات الأخرى الأحدث وتعانى نفس النتيجة التى عانتها الزارعة مع حدوث الثورة الصناعية. ودون حدوث تضخم يتناسب مع ارتفاع الأجور فإن تلك الصناعة يتآكل فيها الريع التكنولوجى وتنخفض فيها الأرباح إلى الحد الذى يكون حائلاً دون أى استثمار جديد، بل قد يصل إلى الحد الذى يفلس المنشأت التى تقوم بالإنتاج فيها.

مقاومة تآكل الريع التكنولوجى أو القدرة الاحتكارية:

والعوامل التى تعمل على خفض الربح فى الصناعات (القديمة) يتم مواجهتها بعدة عوامل أخرى. العامل الأول والأهم هو رفع إنتاجية العمل بمزيد من القفزات التكنولوجية ولو صغيرة. وعادة ما تكون القفزات التكنولوجية مرتبطة بزيادة تركيز رأس مال وتحول تلك الصناعة إلى صناعة ذات كثافة رأسمالية عالية. ولو أن معدل الاستثمار فى عمليات التطوير للصناعة الواحدة يتناقص مع زيادة عمر تلك الصناعة وتحولها إلى صناعة (قديمة) أو ما يسمى صناعات الشمس الغاربة.

ومن ناحية أخرى تجرى محاولات الاحتفاظ بمعدل أرباح مرتفع من خلال ما يمكن تسميته إجراءات تنظيمية. ويتم إعادة تنظيم الإنتاج سواء بالتوسع الأفقى للحصول على نصيب أكبر من القدرة الإنتاجية أو التسويقية والدخول فى تحالفات مع المنتجين المنافسين، أو من خلال التكامل الرأسى وغير ذلك مما يدخل تحت باب تنظيم الصناعة. ويصبح الاحتفاظ بمعدل ربح مرتفع مرتبطاً بالقدرة على الاحتفاظ بوضع احتكارى نتيجة للاتفاقات الاحتكارية والاندماجات بين المنتجين أو إخراج المنافسين. وفي هذه المرحلة يكون الطلب على السلع هو المحرك للإنتاج، وتوسعة الاتفاقات الاحتكارية أو المنافسة الاحتكارية تكون هى المحاولة لاستعواض الريع التكنولوجى الذى تآكل.

الاقتصاد المتقدم:

الاقتصاد المتقدم يحقق تفوقه بالتطوير التكنولوجى المستمر فى عملية الإنتاج سواء بقفزات تحدث ثورة فى طرق الإنتاج أو بقفزة تكنولوجية تفرز منتجات جديدة. والقطاع القائد فى هذا الاقتصاد يمكن تمثيله بالقمم المتلاحقة للأمواج التكنولوجية. هذه القمم المتلاحقة لا تضعه فى وضع أقوى فى التنافس على النطاق العالمى فحسب، إنما هى أيضاً المحققة لأعلى معدلات الربح

لاحتوائها على أكبر قدر من الريع التكنولوجى. وهذه الأوضاع تعنى قدرة أكبر على الادخار يحققها الرأسماليون وقدرة أكبر على الاستثمار. وعندما نتكلم عن القمم المتلاحقة للأمواج التكنولوجية فذلك يتضمن أيضاً القفزات الصغيرة التى يحققها التطور التكنولوجى فى مسار دورة المنتج ويبطئ تآكل الريع التكنولوجى.

التقدم والتخلف:

وبقدر ما تمثل حركة التقدم الاقتصادى والتنمية فى البلاد المتقدمة بالقمم المتلاحقة بقفزات التكنولوجيا، فإن درجة التقدم يمكن قياسها بمقدار مواكبة الاقتصاد القومى فى أى بلد للتقدم التكنولوجى، والتمتع بأكبر قدر من الدينامية والحركية Mobility فى تحريك عوامل الإنتاج.

ويتبين تخلف الاقتصاد فى انخفاض معدل التنمية مع فقدان الدينامية والحركية فى عوامل الإنتاج. ويتضح فقدان الدينامية من فقدان القدرة على التطوير التكنولوجى ليس فقط بإحداث قفزات تكنولوجية تفرز فروعاً من الإنتاج الذى يحدث ريعاً تكنولوجياً، بل حتى القدرة على نقل التكنولوجيا وتطويرها واستخدام الهندسة العكسية، وفى ضعف القدرة الادخارية وانخفاض معدل الاستثمار. ولعل الاقتصاد الأقل تقدماً هو اقتصاد لا يكاد يتحرك إلا فى إطار الصناعات التى فقدت القدرة على الاستئثار بأى قدر من الريع التكنولوجى، بل لا يكاد يحقق أى معدل ربح إلا باستخدام أقل العمالة أجراً. وبعض الاقتصاديات النامية لم تدخل حتى هذه المرحلة من النمو ولا زالت تعتمد أساساً على الزراعة أو الرعى أو منتجات التعدين التى تستأثر بأرباحها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها، أو منتجات الزراعات المتخصصة التى ينشؤها رأس المال الأجنبى، ولا يتبقى من القيمة المضافة المستحدثة فيها إلا الأجور المنخفضة.

التكنولوجيا الجديدة والمحتوى التكنولوجى:

التطور التكنولوجى يتزايد بسرعة متزايدة وذلك لا يتضح فقط

من زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً بل يظهر للعيان أيضاً فى شكل زيادة الإنتاجية فى عديد من الفروع الإنتاجية.

ويتناقص معدل الزيادة فى إنتاجية سلعة معينة بعد فترة القفزة الأولى ولكن ذلك يتم فى نفس الوقت الذى تحدث فيه قفزات لا تقل أهمية سواء فى استحداث سلع جديدة أو قفزات فى إنتاج سلع بطرق جديدة.

والقفزات التكنولوجية تكاد تكون هى المحرك الأساسى للتوسع فى الإنتاج وذلك بالطبع مع الوضع فى الاعتبار العوامل الأخرى كرأس المال أو العمالة المؤهلة ونمط التنظيم إلى آخره. والنقلة الحديثة فى عامل التكنولوجيا وأثره على الإنتاج هو أن المحتوى التكنولوجى فى الإنتاج السلعى تزايد بمعدلات متسارعة فالمحتوى التكنولوجى فى السلع الحديثة أكبر من نفس المحتوى فى السلع القديمة. فالمحتوى التكنولوجى فى إنتاج خيوط النايلون مثلاً أكبر من المحتوى التكنولوجى فى إنتاج خيوط القطن أو الكتان أو الحرير، وذلك بأخذ تكلفة البحث والتطوير كمدخل من مدخلات الإنتاج. ونفس الشيء لو قارنا إنتاج السيارة أو الطيارة النفاثة. فالجديد فى الصناعة الحديثة هو التزايد الهائل فى نصيب التكنولوجيا فى أوجه الإنتاج الجديدة التى تتميز بعضها بانخفاض شديد فى تركيز رأس المال. كمقارنة الاستثمار فى مصنع غزل أو نسيج بالنسبة للعامل المنتج الواحد، والذى قد يزيد عن مليون دولار للعامل المنتج، والاستثمار للعامل المدرب المؤهل علمياً فى صناعة البرامج مثلاً والذى لا يزيد عن عشرة آلاف دولار.

التكلفة الحدية وسعر البيع:

تتفق نظريات الاقتصاد على وجه العموم على أن منتج أى سلعة يمكنه التوسع فى إنتاج السلع مادامت التكلفة الحدية (أى تكلفة أى قطعة أو كمية يتوسع بها الإنتاج) لا تزال أقل من سعر البيع .

والجديد بالنسبة للمنتجات التكنولوجية خاصة فى صناعة كصناعة البرامج أو ما يسمى

التكنولوجية اللينة، أن التكلفة الحدية لا تتزايد بل تظل منخفضة. بل يمكن القول إنها أقل من التكلفة الجارية للإنتاج وهى تكلفة تحملت مصاريف التطوير والتصميم أو العمليات المشابهة. فكم تكلفة برنامج تشغيل كمبيوتر، وكم تكلفة آخر ألف نسخة من نفس البرنامج. ومع ذلك فإن مع الوضع الاحتكارى الذى يتمتع به منتج هذه البرامج خاصة الشركات الكبيرة لا ينخفض السعر مع توسع الإنتاج. هذه نتيجة مرتبطة بنمط الإنتاج ذى المحتوى التكنولوجى الكبير والذى يتم باستثمارات عينية شديدة الانخفاض نسبياً. يمثل ذلك تعاظم الريع التكنولوجى مع زيادة نسبة المحتوى التكنولوجى فى المنتج.

تقسيم العمليات الإنتاجية:

لعل بعض أهم نتائج الثورة التكنولوجية خاصة فى مجال الحواسب الآلية وعلوم الاتصالات أنه أصبح من الممكن تقسيم صناعة أى سلعة إلى عمليات صناعة متتالية أو متوازية كل على حده، والقدرة على إدارة المنتج النهائى من إدارة مركزية رغم تشتيت المواقع التى يتم فيها إنجاز كل مرحلة. وبذلك أخذ التوزيع الجغرافى للإنتاج طابعاً جديداً يستغل الإمكانيات فى كل موقع إنتاج، سواء كان ذلك انخفاض أجر العمالة، أو التميز المهنى، أو الاستفادة بالتجمعات الإنتاجية ذات الإنتاج المتماثل التى تحظى عادة بقدرات مهنية وتقنية عالية.

والشركات متعدية الجنسية تحتفظ فى مراكزها بالبلدان المتقدمة صناعياً بالعمليات المحدثة لأكبر قدر من القيمة المضافة كعمليات التطوير والبحوث والتصميم والأجزاء المتخصصة ذات القيمة المرتفعة. كذلك تحتفظ بالمراكز الإدارية والمالية وتقوم بتقليص العمليات التى تحدث قدراً أقل من القيمة المضافة أو تحتاج لعمالة كثيفة كعمليات التجميع أو التشطيب التى تحتاج إلى عدد كبير من العمال ذوى المهارات المنخفضة الذين يحصلون على أجور منخفضة أيضاً.

الأسعار المحولة: Transfer Prices

فى عملية توزيع الإنتاج فى جهات متعددة مع السيطرة عليها عن بعد بواسطة المراكز الرئيسية برز دور جديد للشركات عابرة الحدود. حيث تخصص الشركة العمليات الصناعية كل منها فى المواقع الأكثر مناسبة لتحقيق أعلى معدلات الربح. ومن ناحية أخرى برزت بشكل واضح عملية ما يسمى بالأسعار المحولة، حيث تتحكم تلك الشركات فى أسعار مدخلات العمليات الإنتاجية أو مخرجاتها بما يمكنها من تحويل الأرباح من المواقع المختلفة خاصة فى العالم الثالث أو عمليات التهرب من سداد أكبر قدر من الضرائب بتحريك التدفقات المالية الناتجة من تحريك قيمة المدخلات أو المنتجات إلى أقل المراكز فى نسبة الضريبة المستحقة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يجب أن نربط ظاهرة تصاعد كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وظاهرة تصاعد حركة رؤوس الأموال التى تزيد بمعدلات كبيرة للغاية بالمقارنة بتزايد التجارة الخارجية، بالتطور الاقتصادى الذى أدخل عدداً كبيراً من الصناعات فى مرحلة ما يمكن تسميته صناعات الشمس الغاربة. وهى المرحلة التى ينخفض فيها معدل الربح بما يتلاشى معه الريع التكنولوجى، بل حتى يصل إلى مستوى أقل من معدل الربح المقبول كتكلفة لرأس المال.

ويجب أن نلاحظ أن الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية إنما تتوجه من البلاد المتقدمة إلى البلاد المتقدمة للقيام بخلق تجمعات أو كيانات تستأثر بأكبر قدر من السوق العالمى سواء بالاستحواذ أو الاندماج مع المنافسين، وهى فى ذلك تحاول أن تعوض بالريع الاحتكارى ما فقدته من الريع التكنولوجى. وهذه الظاهرة إنما هى تجسيد لعجز النظام الاقتصادى المتقدم عن إحداث زيادة كمية فى الإنتاج (مع توفر عوامل الإنتاج من رأس مال وعمالة مدربة ورغم ما تفتحه التكنولوجيا الجديدة من آفاق إنتاجية

وتسويقية) بسبب عجز السوق عن استيعاب كميات متزايدة من الإنتاج مع الاحتفاظ بنفس معدلات الأرباح.

التسويق والإعلان:

مع تحول السلعة من المرحلة التى تكون زيادة الإنتاجية فيها والتقدم التكنولوجى هو المحرك لزيادة الإنتاج إلى المرحلة التى يصبح فيها الطلب فى السوق هو المحرك تبرز أهمية علميات التسويق بصورة صارخة وتزداد أهمية أدواتها كالإعلان على وجه الخصوص وهو نشاط لا يضيف قيمة بالمعنى المادى. كما تبرز أهمية العلامة التجارية ويرتفع سعرها مع زيادة دورها فى إحداث ريع احتكارى خاصة فى السلع الاستهلاكية. وتزداد أهمية الإنفاق على أجهزة التسويق وهى تقوم بنفس الدور.

التجارة الخارجية والدينامية والحركية:

تحقق الدول التى تتفوق فيها عوامل الدينامية والحركية فى عوامل الإنتاج وأهم عامل فيها القدرة على التطوير التكنولوجى ومرونة الجهاز الإنتاجى تحسناً فى شروط التبادل التجارى الدولى فى مواجهة الدول ذات الاقتصاد الأكثر تخلفاً تكنيكياً والتى لا تتمتع بنفس القدر من الدينامية والحركية. ولا يمكن فى هذا الصدد القول بأن التقدم التكنولوجى يخفض سعر السلعة التى حدث فى إنتاجها زيادة فى الإنتاجية إذ أن أثر التجارة الدولية إنما يتناول أساساً التأثير على حركة عوامل الإنتاج وانكماش أو اتساع القدرة الإنتاجية فى الطرف الآخر فى التبادل الدولى مما يسبب بالضرورة تغيراً فى شروط التبادل الدولى لصالح الاقتصاد الأكثر تقدماً.

الاستغلال الواقع على العالم الثالث:

تلى مرحلة النهب الاستعمارى نمط الاستثمار الأجنبى فى صناعات التعدين أو زراعة المحاصيل الاستوائية التى شوهت اقتصادات البلاد المستعمرة. ثم مع الاحتفاظ بكثير من ركائز النهب القديم، بدأت مرحلة تقسيم العمل بتخصص البلاد

المتخلفة فى إنتاج الخامات مثل القطن، وتصنيع تلك الخامات فى الدول الاستعمارية. تلى ذلك مع الاحتفاظ بنفس العلاقات مرحلة التجارة غير المتكافئة التى تسبب استنزاف الاقتصادات الأكثر تخلفاً. على أن أخطر نتائج حرية التجارة ليست التجارة غير المتكافئة بل تصفية أوجه الإنتاج المتخلف نسبياً فى بلاد العالم الثالث. فالصناعات التى لا تقدر على المنافسة لا يفقد القائمون بها الأرباح التى كانوا يحققونها فحسب، بل باندثارها يفقد الاقتصاد القومى أى قيمة مضافة كان يحققها.

وفى المرحلة الحالية المسماة بالعولمة يتخذ الاستنزاف شكلاً مرتبطاً بالتغيرات التكنولوجية التى تمت فى طرق التصنيع وإمكانية تقسيم العمليات الصناعية وتوجيه العمليات المحدثة لأقل قدر من القيم المضافة إلى بلاد العالم الثالث.

وذلك لا ينفى محاولات الدول المتخلفة رغم تمتعها بمستوى شديد الانخفاض من الحركية والدينامية، أن تقيم بعض الصناعات التى لم تعد تحدث فى العالم المتقدم القدر من الربح الذى كانت تحققه. ولعل ذلك يشرح فكرة صناعات الشمس الغاربة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة، تلك الصناعات التى تلاشى فيها الريع التكنولوجى.

تصنيع العالم الثالث:

عندما نتكلم عن قضية الصناعات الناشئة فى بلاد العالم الثالث يجب أن نضع فى اعتبارنا فقدان عاملى الدينامية والحركية فى اقتصادات تلك الدول وتأثرها بسياسات حرية التجارة. فالأصل فى التنمية الاقتصادية هو زيادة القيمة المضافة المحققة فى الاقتصاد الوطنى فى تلك البلاد، فى حين أن حرية التجارة تعنى بالدرجة الأولى منافسة فى ربحية الاستثمار.

وما لم يكن الاقتصاد المتخلف قد تجاوز المرحلة التى لا يتمتع فيها بالقدر الكافى من الدينامية والحركية، فإنه يتعرض إلى منافسة قاتلة فى الصناعات الجديدة التى لازالت لا تمثل جزءاً متكاملاً مع فروع

الاقتصاد الأخرى التى لم تنشأ بعد. كما أن عملية التعميق الصناعى التى لم تتم تسبب احتياج الصناعات الجديدة – وهى عادة صناعات الإحلال محل الواردات – إلى زيادة كمية المدخلات المستوردة. وإذا كانت تلك الصناعات الجديدة يوجد بها استثمارات أجنبية تظهر ظاهرة الأسعار المحولة التى يتم من خلالها نزح أكبر قدر من القيمة المضافة، بل يصل الأمر أن يكون القطاع (الحديث) فى ذلك الاقتصاد عاله طفيلية على الاقتصاد التقليدى.

ومن ناحية أخرى فإن منافسة الإنتاج الأجنبى المستورد يقتل الصناعات القديمة التقليدية التى تفقد القدر من الحماية سواء الجمركية أو قيود الاستيراد، ورغم أن ذلك يخفض الأسعار المحلية فإنه فى نفس الوقت الذى يقتل الصناعات القديمة إنما يحرم الاقتصاد الوطنى من أى قدر من القيمة المضافة كانت تحدثه هذه الصناعات.

على أن تصنيع العالم الثالث تصاحبه ظاهرتان: **أولاً** نمط من توزيع العمل الدولى يمكن الشركات عابرة الحدود من أن تقوم فى البلاد المتخلفة بالعمليات الصناعية التى تحدث أقل قدر من القيمة المضافة.

وثانياً: الصناعات الوطنية الناشئة فى بلاد العالم الثالث بل ومنتجاته عموماً تجد تحيزاً وموانع فى تجارتها الخارجية. ولعل أكبر أمثله على ذلك اتفاقية التجارة فى النسيج التى تصنع حدوداً كمية لصادرات العالم الثالث بجانب ما برز أخيراً من موانع خاصة بالبيئة والعمالة إلى آخره.

وذلك يجرنا إلى مناقشة قضية صناعات الشمس الغاربة وهى الصناعات القديمة فى العالم المتقدم التى فقدت أى ميزة تحقق لها ربحاً تكنولوجياً بل وعجزت حتى مع زيادة تركيز رأس المال من منافسة الصناعات التى تنشأ فى العالم الثالث معتمدة على انخفاض الأجور.

ونجد أن التجارة الخارجية للعالم الثالث مع ضعف الهياكل الإنتاجية مضطرة إلى قبول أسعار مطردة الارتفاع نتيجة للتضخم الحثيث الذى

يحدث فى الاقتصادات المتقدمة وهو تضخم ناتج من ضرورة الاحتفاظ بالصناعات القديمة فى البلاد المتقدمة وبدونه لا يمكن لها الحفاظ على معدل ربح مقبول. وفى نفس الوقت فإن بلاد العالم الثالث التى تعتمد فى تجارتها الخارجية على تصدير خامات أو سلع بسيطة ليس أمامها إلا محاولة زيادة الإنتاج والتصدير لتلك السلع مع تعرضها بصورة مطردة إلى خفض أسعارها وذلك لفقدان اقتصادها وهياكلها الإنتاجية للقدر من الدينامية والحركية التى تمكنها من فتح مجالات إنتاجية جديدة أو اتخاذ سياسة إحلال واردات لا تثقل ميزان مدفوعاتها بمزيد من المدخلات المستوردة.

آليات التخلف

تتوافق عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية فى إبقاء اقتصادات دول العالم الثالث على ما هى عليه من تخلف وفقدان الدينامية والحركية. ففى بعض البلاد التي لازالت تحتفظ بملكيات زراعية واسعة، يتزايد نصيب الريع من الدخل القومى مع زيادة البطالة فى الريف وانخفاض الأجور.

ومن ناحية أخرى فإنه دون سياسة قوية من الدولة لقيام الصناعة تكون النشاطات الخدمية من التجارة خاصة الاستيراد، بجانب الاستثمار العقارى والصناعات التابعة أى تجهيز الإنتاج الأجنبى للتسويق المحلى هى النشاطات الأكثر ربحية بصرف النظر عن إحداثها قيمة مضافة حقيقية مقومه بالأسعار العالمية. بل إن سياسة حماية الصناعات الوليدة أو الإحلال محل الواردات كثيراً ما تستخدم لخدمة التصنيع التابع الذى لا يبقى فى الاقتصاد المحلى إلا أقل قدر من القيمة المضافة.

إن نوع الاستثمار الذى يتم فى البلاد المتخلفة أو صناعات التجميع وربط المفك التى لا تضيف قيمة مضافة محسوبة بالأسعار العالمية، إنما تمثل آلية لإعادة توزيع الدخل والثروة، وتمثل تبديداً للمدخرات القومية فى تلك البلاد دون زيادة الإنتاج. هذه الأوضاع تخلق مناخاً

للفساد. فمثل هذا الاستثمار يخلق فى احتكاكه سواء بمصادر الائتمان أو أجهزة الدولة بيئة مناسبة تماماً للرشوة والتربح. ومجرد إتمام مثل هذا الاستثمار يخلق أرباحاً بالعملة المحلية ليس لها مبرر فى الوقت الذى تكون نتيجته قيمة مضافة سالبة. وذلك مثل تسقيع الأراضى المملوكة للدولة بعد شراءها بأقل الأسعار فى انتظار شبكة الطرق الجديدة... الخ.

النتيجة المحققة من مثل هذا السلوك الاقتصادى والاجتماعى هو مزيد من الخلل فى توزيع الدخول والثروة ويكاد منحنى جينى يعطى دلالة مباشرة لمستوى التخلف الاقتصادى كما يبين توزيع القدرة السياسية على اتخاذ القرارات التى تخدم المصالح غير المنتجة.

الاقتصاد الجديد ونمط إحداث الأرباح:

رغم كل ما كان يقال عن نمط الاستغلال الرأسمالى وتحقيق الأرباح بخفض الأجور وزيادة تركيز رأس المال لإحداث زيادة لإنتاجية العمل ــ فإن نمط تحقيق الأرباح يتميز حالياً بعدة ظواهر تكاد تخفى دور فائض القيمة. أول هذه الظواهر حركة رؤوس الأموال المتزايدة بمعدلات غير مسبوقة والتى بلغت حركتها العالمية ما يزيد عن تريليون دولار يومياً وهو معدل لا يتناسب مع معدل زيادة التجارة. وهذه الأموال فى حركتها تحقق أرباحاً أساسها المضاربة سواء على سعر العملات أو السلع أو الأسهم فى الشركات، وهى تحقق أرباحها دون أن تقوم بأى دور فى أى عملية إنتاجية.

دور المؤسسات الدولية:

مع التطور فى الكيان الرأسمالى العالمى كان يجب بالضرورة أن يتغير دور المؤسسات الدولية وبالذات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتفاقية التجارة العالمية. لقد أصبح الواجب المكلفة به هذه الهيئات تحقيق الشروط اللازمة من ناحية لحركة رؤوس الأموال الفائضة فى البلاد المتقدمة، وضمان استثمارها دون عوائق وبصرف النظر عن المصلحة الذاتية للدول التى يتم فيها هذا

الاستثمار. وأن تتسع فرص الاستثمار ليس فقط فى النشاطات الإنتاجية بل أيضاً فى نشاطات التمويل والخدمات، وأن تكون اقتصادات كل بلد وسياساتها المالية مما يسمح بهذه النشاطات بأكبر قدر من الحرية ودون عوائق.

ومن ناحية أخرى فتح حرية التجارة إلى أقصى حد وبروز اتفاقية التربس التى هى فى الحقيقة محاولة لحماية الريع التكنولوجى لأطول مدة ممكنة. كذلك اتساع حد تلك الحماية حتى يشمل ليس تطور منتج أو طريقة تصنيع جديدة بل مجرد اكتشاف الكائنات الطبيعية النباتية أو الحيوانية مع تطور علوم الحياة والهندسة الوارثية كما لو كانت الطبيعة No Mans land.

كل هذه النشاطات إنما تخدم فى الحقيقة الكيانات التى تصاعدت أهميتها كشكل أكثر تطوراً للتنظيمات الرأسمالية وهى الشركات التى تسمى متعدية الجنسية.

ماذا يحدث للإنسان نفسه فى هذا العالم الجديد؟ وماذا عن تضاؤل دور الدولة وهو فى الحقيقة محاولة لتهميش دور الدولة فى العالم الثالث مع تعاظم دورها وسيطرتها فى العالم الأول؟

ليس من الممكن إلا توقع تزايد التناقضات سواء الاجتماعية أو الوطنية وتزايد احتمالات العنف سواء داخل كل بلد أو على النطاق العالمى بالحروب أياً كان شكل تلك الصراعات المسلحة.

ندوة

العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية
أبو ظبي ١٨-١٩نوفمبر ٢٠٠٠

إعداد: رضا قويعة*

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ندوة دولية حول "العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية" وذلك "بأبو ظبى" يومى ١٨ و١٩ نوفمبر ٢٠٠٠. وشارك فى هذه التظاهرة العلمية العديد من المسئولين خاصة المنتمين إلى القطاع المالى والبنكى فى البلدان العربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن) ومجموعة من الأساتذة الجامعيين.

وكانت التدخلات والنقاشات التى تبعتها قد تمحورت حول المواضيع التالية:

١- **تحديات العولمة:** مواجهة التحديات ودور البلدان النامية.

٢- **التجارب الخاصة:** الآسيوية وأمريكا اللاتينية والمصرية واللبنانية.

وفى البداية أثيرت ملاحظة حول أهمية طرق مثل هذه المواضيع خاصة أثر التغيير الكبير الحاصل فى العلاقات بين الدول على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وكذلك السرعة الهائلة فى التطور نحو اقتصاديات السوق والانفتاح. كما تمت الإشارة إلى أن البلدان العربية تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكانها وذلك بتحسين ظروفها الاقتصادية. والعولمة يمكن أن تساعد على تحقيق هذا الهدف خاصة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستيعاب المعلومات التكنولوجية الحديثة.

١) تحديات العولمة

لقد أجمع الحاضرون من خلال النقاش الذى دار بعد تدخلات الدكتور مايكل موسى ود. شاهد يوسف، على أن فوائد العولمة كثيرة وعلى أنها ستسبب اندماج المجتمعات فى العالم، ولكن الخلاف ظل قائماً حول تاريخ ظهور هذه الظاهرة (العولمة).

* أستاذ بكلية الاقتصاد والتصرف، بتونس.

فمن خلال النقاش برز أن البعض من الحاضرين (مايكل موسى، شاهد يوسف وغيرهما) يعتقدون أن العولمة هى ظاهرة قديمة جداً يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر، حيث انتشرت التجارة فى العالم وظهرت تحسنات فى المستوى المعيشى للسكان من خلال التقدم التكنولوجى وارتفاع نسق النمو الاقتصادى. إلا أن هذه العولمة كانت قد رافقتها مساوئ كفقدان المهن القديمة والهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن العمل وغير ذلك.

وكان هذا الشق من الحاضرين يرى أن الجديد فى العولمة اليوم هو تدفقات الحافظة وسرعة تزايد رأسمال الدولى وانتشار التكنولوجيا المعلوماتية. فتجانس القوانين والمعايير فى العالم تميز أساساً عولمة اليوم.

أما الشق الآخر من الحاضرين (رضا قويعه وناصر السعيدى ...) فإنه يصر على أن العولمة ظاهرة جديدة إذ لا تقتصر على الناحية التجارية أو على رأس المال فحسب وإنما هى تشمل ظواهر جديدة تتجاوز الناحية الاقتصادية. فالعولمة اليوم زيادة على انطوائها على تحركات رأس المال والسلع فهى تشمل الناحية الثقافية (الثقافة الإلكترونية والملبس وحتى المأكل.) والمفاهيم السياسية والأخلاقية والإعلامية وغيرها. والشركات عابرة الحدود أصبحت اليوم تنظر إلى العالم كبلد واحد تشابهت فيه القوانين وتساوت فيه القيم والظروف الاقتصادية والمالية وآليات السوق. وهذا ما شجع على عولمة الاستثمارات المباشرة وانتشار الشركات العملاقة فى العالم.

لهذا يرى البعض أن العولمة هذه هى ظاهرة حديثة مازالت فى بدايتها ويمكن أن تعرف فى المستقبل بعض التوقفات (أو العراقيل) فى تطورها، وما حدث أخيراً فى "سياتل" و"فى براغ" يدل على وجود قوى معارضة يمكن أن تحد من سرعة هذه العولمة وتكبح من نسق تطورها وانتشارها.

فإن كان للعولمة نتائج إيجابية فإنه ستكون لها أيضاً نتائج وخيمة إذ بقدر ما هناك ناس ستربح بقدر ما هناك، ناس ستخسر. لذلك علينا أن نسعى

لاستغلال المحاسن والحد من المساوئ وذلك بالتكيف مع العولمة وبتصميم سياسات متطورة ومرنة.

وقد استقطب اهتمام الحاضرين دور المنظمات الدولية فى تحفيز العولمة ونشرها وذلك بفرضها بعض اللوائح والقوانين والقيود على رأس المال وهو ما سيؤدى فى المستقبل إلى نوع من الحمائية.

أما مشكلة التدفقات المالية فكانت موضوع نقاش المشاركين الذين أكدوا على أهمية الموضوع فى إطار العولمة، وقد وقع التأكيد على الدروس التى تعلمناها من هذه التدفقات:

أولاً: علينا أن نزيد من فعالية النظم المالية، كالسوق المالية وسوق السندات.

ثانياً: خطورة الديون قصيرة المدى، وهو ما يؤكد على أن الديون موضوع مهم للغاية.

ثالثاً: أهمية دور سلطات الإشراف لتفادى الأزمات.

وكانت قد حددت العناصر التى تشترك فى العولمة فى:

أ – الانخفاض الكبير الحاصل فى تكلفة الاتصالات.

ب– الارتفاع الهائل فى نسبة معرفة القراءة والكتابة.

ج–تقلص دور الدولة (يجب إعادة النظر فى مفهوم الدولة (الأمة).

وكان د./ شاهد يوسف قد استنتج، عناصر (أو مزايا) من العولمة تمكن من استشراف المستقبل:

* هناك احتمال زيادة الدخول فى البلدان التى تحسن استعمال العولمة. (زيادة الإنتاجية، تحسن فى استيعاب التكنولوجيا الحديثة.)

* نظراً إلى أن تحرير التجارة سيقلل من التغيرات فى الأسعار وأن ربحية الخدمات (المعلومات) أعلى مما هى عليه فى الصناعة، فإن التجارة والخدمات ستكون لها الدور الفعال فى عملية التنمية.

* إن انتشار رأس المال الدولى وتقليص القيود على التجارة سيؤدى إلى خلق شبكات إنتاجية وتنشيط الأسواق المالية وبالتالى سيؤدى إلى رفع نسق النمو الاقتصادى.

وكما هو الأمر من قبل سيكون للهجرة والمهاجرين الدور الفعال فى عملية تنقل التكنولوجيا ورأس المال وبالتالى فى عملية التنمية.

٢) العولمة والتجارب الوطنية.

أربع تجارب تم عرضها للبحث والنقاش:

* التجربة الآسيوية (عرض د. شانج جين وى)
* تجربة بلدان أمريكا اللاتينية (عرض د. فيتوريو كوربو)
* تجربة مصر (عرض د. محمود محى الدين)
* تجربة لبنان (تقديم د. عاطف قبرصى)

١- التجربة الآسيوية: إن دراسة التطورات بالصين وبكوريا هى مهمة للغاية إذ تقدم تحليلاً علمياً للقنوات التى يمكن أن نستفيد منها. عنصران اثنان يمكن استخلاصهما من هذه التجارب فى خضم العولمة:

أولاً: إن الصين كانت قد شاركت منذ القديم فى العولمة وأظهرت نجاح التجربة، خاصة وأنه فى غضون العقدين الأخيرين نلاحظ زيادة فى معدلات النمو بهذا البلد. فالإصلاحات العديدة هناك (وفى البلدان الآسيوية الأخرى كسنغافورا وكوريا) وعملية الانفتاح الاقتصادى كانت قد أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة بالبلاد.

ثانياً: إن كانت العولمة تنطوى على مخاطر بسبب تقلبات رؤوس الأموال فإنها تتضمن أيضاً فوائد لابد من الاستفادة منها (خاصة التحسن فى معدلات النمو الاقتصادى)[1]. وهذه الفوائد تبقى مرتبطة بأسلوب الإدارة وبمدى نجاح تدخلاتها (فى ضرب الفساد والبيروقراطية وفى الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفى تقليل المخاطر والتحكم فيها).

ففى كوريا مثلاً، تتم دائماً دراسة تأثيرات وكيفية استغلال الاستثمارات الأجنبية وكيفية التحكم فى الأزمات المختلفة. وخاصة دراسة ظاهرة "التقلب" أو "التطاير" لهذه الاستثمارات ولقروض الحافظات ووضع معدلات لهذا "التطاير".

كذلك الشأن فى الصين، كانت التجربة مثالاً للتجربة المرتبطة بإدارة

الاقتصاد. فنجاح الإدارة السياسية كان هو أساس نجاح هذه التجربة: فالانتقال بهذا البلد كان بهدوء والاختيار كان محكماً ومتركزاً على مفهوم العولمة. وهذا ما جعل بعض الحاضرين يفكرون بأن هذا النجاح المسجل بالصين ليس من النتائج للعولمة الإيجابية، وإنما هو نتيجة حسن الاختيار وحنكة الإدارة السياسية للموارد البشرية.

٢- تجربة بلدان أمريكا اللاتينية: إن لبلدان أمريكا اللاتينية تجارب عديدة خاصة فى النظام النقدى وسعر الصرف والتجارة. فالأزمة المكسيكية كانت ضرورية ووسيلة ناجحة لاستعادة القوى فى بعض البلدان إذ أنها علمت الآسيويين الدروس: (نتعلم من الخطأ). فالإصلاحات الهيكلية المتخذة على أثر الاعتراف بنقائض الماضى كانت قد أصلحت ما وقع إفساده من الهزات والأزمات الخارجية التى عانت منها كل المنطقة سنوات طويلة.

وبالفعل، كان معدل التضخم المالى فى الثمانينات يفوق ١٠٠%. (فى بعض البلدان كانت هذه النسبة تفوق ٢٠٠%)، وكان العجز الحكومى يفوق ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى. وبما أن نظام الضمان الاجتماعى كان مشلولاً تماماً فإن الفقر قد تفشى فى البلاد وقويت الضغوط الاجتماعية وتفاقمت بالتالى الأزمة.

ولقد أدى تدهور الوضع إلى تقوية الشعور بضرورة التغيير والإيمان بسلامة الإصلاحات المتخذة. فكانت الإصلاحات المتبعة خاصة فى المكسيك والبرازيل والأرجنتين والشيلى قد شملت العديد من القطاعات كالكهرباء والمواصلات والبنوك والقطاع الصناعى، مما أدى إلى تحسن ملحوظ فى إنتاج السلع الأساسية والخدمات، وتطوير المؤسسات والسوق. فالتضخم أصبح الآن لا يتجاوز ٥% والضرائب الجمركية التى كانت تفوق نسبتها ٥٠% أصبحت لا تتجاوز ١٠% (ومن المنتظر أن تخفض إلى ٦% فقط سنة ٢٠٠٣).

ونتيجة لتكوين صناديق تضامن تحسّن الضمان الاجتماعى كما تحسنت

حالة الفقراء بفضل انتشار التعليم والصحة. فكل هذا يعكس مدى سلامة الهندسة الإدارية. فالدول كانت مقتنعة بأنه عليها أن تلعب الدور التنظيمي والصحى والتربوى وأن تقلل من العجز المالى وتحسن من أسعار الصرف ومن الأوضاع المالية. فتنظيم السوق يحتاج إلى عمل مستمر ودؤوب.

٣- التجربة المصرية: استقطبت قضية المخاطر المالية للعولمة اهتمام الحاضرين فدار حولها نقاش طويل. ففى مصر وقعت محاولة وضع إجراءات لحل الأزمة المالية التى عرفتها البلاد.

فلقد أثيرت ملاحظة وجود عناصر قديمة متشابهة بين الأزمات التى عرفتها مصر فى القرن السابع عشر والتاسع عشر وأزمة التسعينات الأخيرة. ففى كل منها يمكن ملاحظة:

*عدم السيولة فى النظام المالى.

*عدم استقرار البنوك (مع وجود فائض عوضاً عن العجز).

*هناك نوع من البعد الاجتماعى لكل منها تمثل فى زيادة الفقر وعدم وجود ضمانات اجتماعية وقلة الدعم العائلى ودعم القطاع غير الرسمى (أو غير المنظم).

زيادة على ذلك فإن الأزمة الأخيرة فى مصر ازدادت حدة نتيجة لخلل النظام الضريبى والقطاع العام الذى كان يدير ما لا يقل عن ٨٠% من الاقتصاد.

فالانفتاح المتبع فى مصر قد اعتمد على ثلاث دعائم:

* المال العربى النفطى.
* تكنولوجيات الغرب.
* العمالة المصرية.

كما أن الإصلاحات المتبعة منذ أوائل التسعينات تهدف إلى الاستقرار الاقتصادى وتوحيد أسعار الصرف. فبفضل النظام المالى والسياسة المالية العامة المتبعة أصبح التضخم المالى لا يتجاوز ٢,٧% فى حين كان يفوق ٢٠% من قبل.

كذلك العجز المالى قد عرف تراجعاً إذ كان يتجاوز ٢٤% فأصبح لا يفوق ١% فى الفترة بين ١٩٩٥ و١٩٩٨. كما هو الشأن بالنسبة إلى الديون الخارجية ومصادرها فإنها

حققت تقلصاً، ويأمل المتحدث أن يعرف الميزان التجارى فائضاً فى المستقبل القريب وأن ترفع مصر من نسبة الاستثمارات المحققة إلى ٢٧% من الناتج الإجمالى.

أما فيما يخص عمليه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنها عرفت فى مصر تذبذباً ملحوظاً رغم الإصلاحات التجارية والرغبة فى إزالة العراقيل والصعوبات. فكان هذا القطاع قد تعرض هذا القطاع إلى ٣ صدمات مختلفة.

وهذا النوع من رأس المال هو أفضل من تدفقات الحافظة، فهى مفيدة أكثر وبأقل تكلفة وتتعرض أقل إلى الأزمات.

ففى الجملة يمكن القول: إن القدرة على استيعاب الأزمات يتطلب تنوع أسس الإنتاج والاقتصاد، وتعدد الإجراءات الاحتياطية. فالعولمة تتطلب الأسس الاقتصادية السليمة والرقابة السليمة. فمصر مازالت مترددة فى عملية الخصخصة خاصة فى قطاعات الكهرباء والماء والنقل والنفط والبنوك وهو ما يعكس مشكل البيروقراطية بالبلاد.

٤- **تجربة لبنان:** يمكن أن نقول إن لبنان تتمتع بمؤشرات عالية بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى إذ نرى أن حجم الإنتاج المحلى الخام بها سيساوى ٢,٧٥% من دخل البلدان العربية بالرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز ١,٢٦% من جملة سكان البلدان العربية.

ففى سنة ١٩٩٨ كان دخل الفرد بلبنان يقدر بـ ٤٧٥٤ دولاراً مقابل دخل فردى لا يتجاوز ٢١٨٤ دولاراً فى البلدان العربية الأخرى. وهذا ما يعكس ارتفاع الإنتاجية بلبنان الذى يتميز بشباب شعبه المهتم بالتعليم والمتقن للغات الأجنبية (وهو ما ييسر عملية الاندماج فى العالم).

والحرب كانت لها أسوأ النتائج بالبلاد:

* تضخم مالى لا مثيل له (فى سنة ١٩٩٢ كانت نسبته تفوق ١٢٠%).
* ركود الاقتصاد وارتفاع البطالة وبالتالى الفقر.

* هجرة العديد من الموارد البشرية ورؤوس الأموال إلى الخارج.
* ارتفاع الاقتراض من الخارج مع ارتفاع التكلفة.
* تقلص إمكانيات الحكومة اللبنانية فى رفع معدلات التصدير والتصنيع.

فنظراً لارتفاع أسعار الصرف والإفراط فى قيمة العملة المحلية وكذلك ارتفاع سعر الفائدة أصبحت حركة الإنتاج مشلولة وعم الفقر فى البلاد.

إلا أن الانتعاشة الاقتصادية التى عرفتها البلاد سرعان ما برزت نتائجها الإيجابية، وكانت هذه الانتعاشة قد ارتكزت على عناصر أهمها:

- بناء البنية التحتية.
- الاقتراض أصبح ضرورياً.
- تصحيح التوازن الاقتصادى لإعادة بناء المجتمع.
- استقطاب وجذب أموال اللبنانيين المقيمين فى الخارج (عدد اللبنانيين فى الخارج يفوق العدد فى الداخل).
- استغلال اللبنانيين لعدم الاستقرار فى البلدان المجاورة.

فبفضل الإصلاحات المتبعة أصبح التضخم الآن لا يتجاوز الصفر وتقلصت الديون الخارجية ونشطت القطاعات الخاصة (الخوصصة) وارتفع الدخل للفرد بالبلاد.

الهوامش:

١) أبرز بعض الحاضرين (رضا قويعة وسمير الخورى) أنه يصعب تفسير التحسن الملحوظ فى نسب النمو الاقتصادى فى الصين بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وحدها خاصة وأن الدراسات العديدة وتقارير "الأونكتاد" UNCTAD تثبت أنه بالعكس: إن تدفق الاستثمارات الأجنبية بالصين يعود إلى حسن النتائج الاقتصادية وسرعة نسق النمو الاقتصادى. فهذا يدل على أن العلاقة بين الانفتاح والنمو ليست علاقة ميكانيكية وبالتالى ليست واضحة. فإلى أى حد يعزى النمو الاقتصادى إلى الانفتاح؟ إن الجواب غير واضح.

مؤتمر

استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصادات العربية في إطار المنافسة العالمية

انعقد المؤتمر العلمي السنوى السابع عشر لجامعة المنصورة لبحث موضوع استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصادات العربية فى إطار المنافسة بجامعة الدول العربية فى القاهرة فى الفترة من ١٧ ــ ١٩ أبريل ٢٠٠١م.

ولقد تمت مناقشة البحوث وأوراق العمل من السادة المشاركين وهم نخبة من الأكاديميين ورجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين على مدى ثلاثة أيام، حيث قسمت أعمال المؤتمر إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول:
واقع الاقتصادات العربية والتحديات التى تواجهها فى ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

المحور الثانى:
تحديث الاقتصادات العربية فى ظل العولمة.

المحور الثالث:
دعم القدرات التنافسية للاقتصادات العربية

وفيما يتعلق بالمحور الأول فلقد قدمت البحوث وأوراق العمل مادة علمية وفيرة عن واقع الاقتصادات العربية والمؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية.

وعلى الرغم من التباين الكبير فى الظروف الاقتصادية العربية مثل تركيب الهياكل الاقتصادية وتوزيع الموارد البشرية والثروات الطبيعية وحجم السوق المحلى من قطر لآخر إلا أن بجانب هذه الاختلافات هناك بعض الجوانب التى تتحد فيها الأقطار العربية مثل الاتصال الجغرافى ووحدة اللغة والثقافة وهى مزايا تمكن من العمل الاقتصادى المشترك.

ويعانى الاقتصاد العربى من مشاكل بنياوية أهمها:

* ارتفاع نسبة البطالة التى تصل إلى ١٥%.
* يعمل حوالى ٣٥% من العمالة العربية بالزراعة التى لا تساهم إلا بنسبة ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى.

* تزايد الإنفاق العسكرى فى الدول العربية فقد بلغ حوالى ٢٦٠ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٢ – ١٩٩٧.

* تعتبر المنطقة العربية من أضعف المناطق جذباً للاستثمار فلم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية فيها ٤,٤% من مجمل الاستثمارات الموجهة إلى أسواق الدول النامية.

* تزايد المديونية الإجمالية للدول العربية باستمرار، بحيث تزيد على ١٥٠ مليار دولار ومستمرة فى الزيادة. يضاف إلى ذلك عجز متراكم لموازنات وارتفاع خدمة الدين.

* يتميز الناتج المحلى الإجمالى فى الوطن العربى باختلالات كبيرة تعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وضعف مساهمات القطاعات السلعية مما يؤدى إلى عدم تناسب الطلب مع الناتج المحلى وزيادة مساهمة قطاع الخدمات على ٥٠% من هذا الناتج.

* تصل نسبة الأمية العربية إلى ٥٥% بين النساء، ٣٣%بين الرجال. يضاف إلى ذلك أمية التقنية والجهل باستخدام مبتكراتها التكنولوجية الحديثة.

وفى ضوء المعطيات الحالية للاقتصادات العربية، هناك مجموعة من التحديات التى تواجهها فى غمار عملية التنمية.

أولاً: التحديات الداخلية وتشمل:

تحديات اقتصادية: تظهر فى صورة خلل بين الإنتاج والاستهلاك أو بين الموارد والاستخدامات أو بين الاستيراد والتصدير. بالإضافة إلى الفجوة العلمية التكنولوجية بين كل من الاقتصادات العربية (مع التفاوت فيما بينها) وبين اقتصادات الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية.

تحديات اجتماعية: تظهر بوضوح علاقة تناقض بين المطلب الاقتصادى والاجتماعى إذ يضغط الأول باتجاه زيادة الادخار والاستثمار والحد من التوسع الخدمى تحت ظروف زيادة دور القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام. أما المطلب الآخر فيضغط باتجاه زيادة الاستهلاك والتوسع فى الاستثمار فى مجال الخدمات وزيادة الدعم لعدد من السلع والخدمات.

الجانب المؤسساتى: تظهر كثير من مواطن الخلل والقصور وأهمها مشكلة المفاضلة بين القطاعين العام والخاص إذ لازال دور القطاع العام مطلوباً فى البلدان العربية.

التحديات التقنية: وتتمثل فى أن موقع الدول فى النظام العالمى مرتبط بما تشارك به فى دفع مسيرة الثورة التقنية فهى التى تقدم للمجتمعات القيمة المضافة التى تسمح لها بالبقاء فى ساحة المنافسة الدولية.

ومساهمات العرب فى تكوين تلك التقينات محدودة جداً بل إن فرص التطوير أمامهم محكومة بإمكانيات الوصول إلى تلك التقنيات، وهو أمر بالغ الصعوبة إذ يرتبط بعوامل سياسية وثقافية وفكرية ... وغيرها.

وأخيراً الفساد الإدارى: ويعتبر من أهم التحديات الداخلية التى تواجه الاقتصادات العربية وإن كان يتواجد بدرجات متفاوتة. ويعتبر من أهم معوقات التنمية.

ثانياً: التحديات الخارجية وتتمثل فى:

التغيرات التى حدثت فى نطاق البيئة الاقتصادية الدولية فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات الاقتصادية التى تبلورت فى اتجاهين:

الأول: عولمة النشاط الاقتصادى وتحرير التجارة العالمية متمثلة فى زيادة كبيرة فى نسب تبادل السلع والخدمات وسرعة تحريك رؤوس الأموال وزيادة التغيرات التكنولوجية وتطورها كماً وكيفاً.

الثانى: التوجه نحو المزيد من التكتل والتجمع فى كيانات اقتصادية عملاقة وزيادة الاتفاقيات التجارية والإقليمية متعددة الأطراف.

وهكذا أصبح من غير الممكن للاقتصادات العربية فى الوقت الراهن أن تكون بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الدولية كما أنها لا تستطيع أن تتوقف عن الاندماج فى الاقتصاد الدولى.

المحور الثاني للمؤتمر:

تحديث الاقتصادات العربية فى ظل العولمة:

وذلك لكى تستفيد من الأوضاع الدولية الراهنة وتتجنب أى آثار سلبية للعولمة. فعلى الدول العربية رفع كفاءة الاقتصاد العربى وتقوية قدراته التنافسية وتفعيل دور التعاون الاقتصادى والتكتل العربى من خلال التنسيق أو الدمج الذى يضمن توفير الاستثمارات ومزاوجتها بالخبرة العربية المكتسبة.

وهناك مجموعة من المداخل الاستراتيجية لهذا التحديث:

أولاً: تنمية القدرات القومية لإنتاج واستغلال المعرفة التقنية والعلمية فى نمو وتطوير الإنتاج الوطنى بأبعاده الكمية والكيفية. ويستوجب هذا زيادة الإنفاق على التعليم وإعطاء الاهتمام الكافى للبيئة الثقافية والتقنية.

ثانياً: تحرير التجارة بمعنى تنمية التجارة العربية البينية والتى لا تزال دون المستوى المطلوب ولا تلبى المتطلبات التى فرضتها ظروف العولمة. وتقوية مبدأ التبادل التجارى بين الدول العربية من خلال إلغاء القيود المباشرة وغير المباشرة وتفعيل الاتفاقات التجارية العربية والاستفادة من مزايا التكتل العربى الموحد مثل اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ١٩٩٦.

ثالثاً: انتقال القوى العاملة بين البلدان العربية: بمعنى ضرورة تضافر الجهود لتحرير انتقال الأيدى العاملة بين البلدان العربية وتحقيق التوظف والتطوير الأمثل للطاقات البشرية من خلال التدريب والتأهيل الكامل.

رابعاً: انتقال رؤوس الأموال عبر الاستثمارات وتهيئة المناخ الملائم لانتقالها بين الدول العربية مع إزالة العقبات التى تحول دون انسيابها، مما يشجع على قيام مشروعات استثمارية مشتركة وقادرة على المنافسة العالمية.

كذلك يجب التركيز عند تحديث الاقتصادات العربية على التكامل الاقتصادى التدريجى من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن خلال التكتل الآخر وهو السوق

العربية المشتركة التى ستتيح للأقطار العربية الخروج من المأزق الاقتصادى، مع ضرورة تبنى مشروع اقتصادى عربى يعزز عوامل القوة ويحقق التكامل.

ومن جهة أخرى هناك حاجة لوضع استراتيجية لتحديث اقتصادات الدول التى تعتمد على النفط ومنع استنزافه. فهناك المخططات العالمية للدول المتقدمة بتخفيض استهلاكه من خلال فرض ضرائب مرتفعة على أسعار المنتجات البترولية والتحول لاستخدام بدائل النفط ومحاولة تخفيض أسعاره من خلال السيطرة عليه وتخزين وحقن الآبار الناضبة خاصة فى الولايات المتحدة بنفط مستورد من البلدان العربية.

ولاشك أن تعظيم دخل الدول النفطية من خلال الاستخدام الأمثل لموارد النفط يمكن أن يحقق ما تتطلبه التنمية الشاملة وذلك بتحديث النشاط التصنيعى فى ذلك القطاع وانتهاج سياسات على درجة عالية من الترشيد، وتحسين واقع معامل التصنيع فى الاقتصادات النفطية، فى ضوء الاعتبارات والظروف الفنية والطبيعية والدولية.

وفى غمار استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصادات العربية يبرز التحديث المصرفى كأحد أهم قطاعات الخدمات المالية ويتطلب التحديث العمل على عدة محاور هى:

المحور التنظيمى ومحور التقنية المصرفية ومحور المنتجات المصرفية وأخيراً محور التنمية البشرية داخل الجهاز المصرفى.

كما يعد التأمين أحد المجالات التى يمكن فيها تدعيم التعاون العربى فى مجال الخدمات المالية، ليكون قادراً على مواجهة التحديات العالمية. وذلك بالنظر إلى الخدمات التأمينية الحديثة لشركات التأمين العالمية والاستثمار الأمثل لأمواله والاعتماد على الكوادر الفنية العربية فى إدارة أسواق التأمين المحلية والولوج إلى الأسواق العالمية بتكتل عربى موحد سواء بتصدير أو استيراد الخدمات التأمينية.

المحور الثالث:

ويتناول كيفية وضع استراتيجية مناسبة لدعم القدرات التنافسية للاقتصادات العربية ورغم أنه أكثر المحاور أهمية إلا أنه أقلها حظاً من حيث مستوى التحليل وقد أوضحت البحوث وأوراق العمل المقدمة فى هذا الموضوع أنه على الدول العربية الالتزام بمعايير الجودة العالمية ومحاولة إنتاج سلع بمواصفات الجودة الفائقة لتتمكن من الاستحواذ على قدر مناسب من طاقة السوق العالمية. وتحقيق هذه المطلب يحتاج لعملية تثقيف واسعة للقوى العاملة وتوعيتها بأهمية الالتزام بمعايير الجودة الفائقة والارتقاء بكفاءة الأداء وتعزيز الإنتاجية من كافة جوانبها الفنية والاقتصادية مما يساعد على زيادة الطاقة التصديرية للأقطار العربية.

ولقد قدمت إحدى الدراسات مثالاً تطبيقياً يتعلق بتحسين الجودة الصناعية للآلات الزراعية وتعظيم الأداء الاقتصادى وخاصة فى مشروعات التوسع الزراعى الأفقى.

وتوصلت الدراسة إلى وضع آلية لتحسين الجودة الصناعية بترشيد استخدام المدخلات، وأيضاً التوليفة التكنولوجية المستخدمة فى كل صناعة. كما توصلت إلى صياغة نظرية للعمر التشغيلى للسلعة المصنعة وزيادة الإنتاج. وأوضحت العلاقة الطردية بين الجودة وحماية المستهلك والجودة وزيادة الإنتاج القومى والجودة وزيادة التصدير. كما أشارت إلى كيفية إعداد برنامج تنفيذى لتحسين الجودة لأى شركة صناعية.

عرض كتاب

الفقر وتوزيع الدخل فى الوطن العربى*

المؤلف: عبد الرازق الفارس

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

بيروت، فبراير ٢٠٠١م

إعداد: سهير إبراهيم

تناول الكتاب قضيتين من أهم القضايا التى تشغل أذهان المفكرين الاقتصاديين وغيرهم *وهما الفقر وتوزيع الدخل* وذلك فى خمسة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

يتعرض الفصل الأول لمفهوم الفقر وحدوده وقياسه والمؤشرات المختلفة التى يمكن استنباطها للمساعدة فى تكوين صورة شاملة عن خصائصه، ورغم عدم وجود تعريف علمى دقيق لمفهوم الفقر لأنه من المفاهيم النسبية التى تختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والأخلاقيات، إلا أن جميع تعريفاته تشترك فى صفة الموضوعية وتدور حول الحرمان النسبى لفئة معينة من المجتمع.

ويتناول المؤلف دراسة *خط الفقر*. فرغم تعدد محاولات استنباط معيار محدد يمكن من خلاله الوصول إلى تحديد من هم الفقراء من غيرهم فى مجتمع ما، إلا أن مفهوم خط الفقر هو الأكثر انتشاراً. ويعرف خط الفقر بأنه محاولة منهجية لوضع تقدير كمى لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان. لكن يؤخذ على هذا المنهج عدة مآخذ:

فعلى الرغم من أهمية خط الفقر فى دراسات الفقر إلا أنه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء عن غيرهم فى المجتمع ولا يعطى دلالات أخرى. كما أنه لا يصلح لطبيعته المحلية للمقارنات الدولية بسبب تغيرات أسعار السلع بين الدول. ولذلك برزت عدة محاولات أخرى لتكميل مؤشرات خط الفقر مثل:

- مؤشر عدد *الرؤوس* ويعبر عن عدد الأفراد أو الأسر الذين يقعون تحت خط الفقر ولكنه مؤشر غير حساس

* أستاذ، كلية التجارة ــ جامعة الأزهر.

للفروق فى عمق الفقر وأيضاً لتوزيع الدخل بين الفقراء.

- مؤشر *فجوة الفقر* وهو يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر ولكنه لا يعكس مقدار التفاوت فى الدخل بين الفقراء.

- مؤشر شدة الفقر ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبى لفجوة الفقر.

أما الفصل الثانى: فيتعرض لدراسة الفقر فى الوطن العربى. ويرى الكاتب أن هناك صعوبة كبيرة فى الوصول لأية دراسة مقارنة عن الفقر فى الوطن العربى. لأنه رغم العديد من المقومات والقواسم المشتركة، إلا أن الأقطار العربية تتباين كثيراً من حيث المساحة وعدد السكان، والنظم الطبيعية والاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، مما ينعكس على المستوى المعيشى للأفراد وعلى توزيع الثروة بينهم. أضف إلى ذلك التباين فى توفير المعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة الفقر وتوزيع الدخل بل أنها فى بعض الأقطار غير موجودة. وأخيراً غياب مؤشر واحد متفق عليه للفقر والرفاه.

ولهذا تركز الاهتمام الرئيسى فى هذه الدراسة حول إمكانية الوصول إلى نتائج عامة للأقطار العربية ككل. ولقد شهدت الأقطار العربية مجتمعه مجموعة من العوامل والمؤثرات المتعارضة والمتضادة والتى كانت محصلتها النهائية إيجابية إلا أنها عملت على بقاء ظاهرة الفقر كمشكلة أساسية فى هذه الأقطار.

المؤشرات الإيجابية:

تمثلت فى الارتفاع الشديد فى أسعار النفط فى الفترة من ١٩٧٣/ ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩/ ١٩٨٠. وقد مكن ذلك الأقطار العربية من توفير البنية الأساسية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية والاستثمار فى القطاعات المنتجة. ولكن هذه الثروة النفطية شهدت تراجعاً منذ عام ١٩٨٢ وصل إلى ذروته فى عام ١٩٨٦، وظلت تتعرض لتقلبات دائمة بعد ذلك مما أثر على البرامج التنموية.

المؤشرات السلبية:

تمثلت فى العديد من الحروب والصراعات الإقليمية المحلية مما أعاق فرص الاستثمار وساهم فى تفاقم ظاهرة الفقر، وأهمها الحرب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية والاجتياح العراقى للكويت، فلقد أهدر الكثير من الثروات فى كل هذه الصراعات.

هذا بالإضافة إلى برامج التثبيت الاقتصادى والتصحيح الهيكلى وزيادة السكان.

ثم صنف الكاتب عرضه لظاهرة الفقر فى الدول العربية إلى مجموعات:

- مجموعة الأقطار النفطية.
- مجموعة الأقطار متوسطة الدخل.
- مجموعة الأقطار منخفضة الدخل.

ففى الأقطار النفطية تركزت ظاهرة الفقر بصفة أساسية بين غير المواطنين وخاصة العمالة المهاجرة غير المتعلمة وفاقت معدلات الفقر عند هؤلاء مثيلاتهم عند المواطنين بعدة أضعاف.

أما الأقطار متوسطة الدخل فقد استطاعت خلال الربع الأخير من القرن العشرين تحقيق العديد من إنجازات التنمية الاقتصادية، وارتفع نصيب الفرد فيها من الدخل القومى باستثناء العراق ولبنان. وتتباين اهتمامات هذه الأقطار بظاهرة الفقر من حيث مسوح الإنفاق ودخل الأسرة وإن كانت مصر والأردن تأتيان فى المقدمة من حيث درجة الاهتمام وعدد المسوح وشمولها.

أما فى الأقطار العربية منخفضة الدخل والتى يتركز معظم النشاط الاقتصادى فيها فى الزراعة، فعندما يتقدم القطر منها فى مجال التنمية يتنوع الهيكل الاقتصادى للأنشطة مما يؤدى لظهور التباين فى توزيع الدخل واتجاه بعض الأنشطة للتلاشى مخلفة معها ظاهرتى الفقر والبطالة للعاملين بتلك الأنشطة.

أما عن خصائص الفقر والفقراء فى الوطن العربى:

فقد أفرد المؤلف لها *الفصل الثالث* ولعل أهمها ما يأتى:

فجوة الفقر وشدته: ففى بلدان الخليج نرى أن فجوة الفقر التى تقيس حجم القوة الإجمالية المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر تفوق بالنسبة لغير المواطنين مثيلاتها للمواطنين بهامش كبير فى جميع البلدان. أما شدة الفقر والتى تقيس مدى التفاوت فى توزيع الدخل بين الفقراء ذاتهم فتظهر نفس النمط. فالتفاوت فى توزيع الدخل بين الفقراء المواطنين فى بلدان الخليج يعتبر محدوداً جداً إلا أنه بين غير المواطنين يظهر بشدة فى جميع البلدان الخليجية.

وفى الأقطار غير النفطية تظهر الفروق بين المناطق الحضرية والريفية حيث تكون فجوة الفقر فى الأولى أقل منها فى الثانية.

وتشترك الأقطار فى أن الفقر كظاهرة أكثر انتشاراً فى الريف وأن فرص التخلص من ظاهرة الفقر أكثر فى المناطق الحضرية. كما ترتبط ظاهرة الفقر بالأسر التى ترتفع فيها معدلات الإعالة والتى تكون على رأسها امرأة. والعلاقة بين الفقر والأمية لا تختلف بين الأقطار كثيراً ولكن تتباين الأقطار فى مدى النجاح فى فك التلازم بين الفقر وعدم التعليم. هذا وينعكس تركز ظاهرة الفقر فى الريف على المؤشرات الاجتماعية الأخرى مثل معدل الالتحاق بالتعليم والعمر المتوقع عند الميلاد ومعدلات وفيات الأطفال والأمية بين الكبار وغيرها من المؤشرات.

ثم خصص الكاتب *الفصل الرابع* لدراسة التفاوت فى توزيع الدخل فى الأقطار العربية. وناقش مفهوم التوزيع والفرق بين التوزيع الشخصى والتوزيع الوظيفى ونظرية التوزيع وأخيراً الحصص التوزيعية. وتطرق إلى الاعتبارات المنهجية حيث يرتبط توزيع الدخل بمفهوم العدالة وكيف يمكن تحويل هذه المفاهيم إلى مقاييس كمية من خلال التوصل إلى أحكام محددة فى هذا الشان.

وتتلخص المشكلات المتعلقة بتوزيع الدخل فى الآتى:

- الإحصاءات ومصادر المعلومات.
- وحدة القياس.

• طرق قياس التفاوت فى توزيع الدخل.

وأخيراً يتناول *الفصل الخامس* بالتحليل أنماط توزيع الدخل فى الأقطار العربية والتغيرات التى طرأت عليها خلال الزمن والصعوبات التى واجهت البحث والتحليل من حيث المنهج المستخدم أو المعلومات المتاحة أو التفسير المحتمل للمؤشرات. ولقد حاول الباحث فى هذا الفصل أن يتطرق إلى قضايا هامة وهى أن توزيع الدخل فى الأقطار الفقيرة أكثر عدالة منه فى الأقطار متوسطة الدخل أو الغنية وهى قضية تتعرض للاختلاف فى الأدبيات الاقتصادية. وأيضاً قضية أن الاختلافات الهيكلية لا تفسر التباين فى توزيع الدخل بين الأقطار العربية فقط بل وأيضاً تلقى الضوء على مقدار هذا التفاوت داخل كل قطر. بالإضافة إلى أن وجود ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة تعتبر من العوامل التى تؤثر فى توزيع الدخل بين الأقطار.

وإذ تتعرض هذه الدراسة لقضيتين من القضايا الهامة التى تشغل أذهان المفكرين الاقتصاديين وغيرهم وهما قضيتا الفقر وتوزيع الدخل فقد قدم المؤلف دراسة مقارنة وشاملة عن هاتين الظاهرتين باستخدام أساليب التحليل المتاحة وتم عرض المشكلتين وأبعادهما من خلال تحليلات مبسطة ومختصرة تسمح بالمتابعة والاستيعاب. كما تتميز هذه الدراسة أيضاً بالاكتمال والشمولية حيث إنها تستوعب كافة الأقطار العربية ولا تتركز على قطر واحد مثل العديد من الدراسات التى تناولت ظاهرة الفقر فى الأقطار العربية فى السنوات الأخيرة. كذلك تناول المؤلف الأقطار العربية التى لا يوجد حولها دراسات سابقة عن هاتين الظاهرتين أو أن الدراسة الموجودة بهذه الأقطار غير كافية. وهذا يوضح مدى جدوى الدراسة وموقعها القوى بين الدراسات السابقة التى تناولت هاتين القضيتين.

ورغم قوة الدراسة إلا أن الباحث عند تطبيق القضايا المنهجية الخاصة بطرق القياس على البيانات المتاحة للأقطار العربية قد لجأ إلى بعض المؤشرات العامة التى ساهمت فى

تكوين صورة مبدئية عن توزيع الدخل في الأقطار العربية ومنها انطلق إلى التحليل المفصل. ولكنه لم يقدم تطبيقات مفصلة عن وحدات القياس التى قدمها مثل معدل الانحرافات أو التباين أو عن العلاقة بين التباين فى توزيع الدخل والمستوى المتحقق من التنمية الاقتصادية . هذا بالإضافة إلى أن البيانات المعتمد عليها لا تعد بديلاً جيداً لحساب توزيع الدخل حيث إن المعلومات الخاصة بالدخل تشوبها نواقص كثيرة مثل صعوبة تقدير الدخل فى بعض القطاعات، ولآن الأقطار العربية تتباين بشدة من حيث مدى توافر الإحصاءات ودقتها.

ففى ضوء تنامى الدور الذى أصبحت تلعبه الحكومات فى النشاط الاقتصادى اتجه العجز فى الموازنة إلى التزايد فى مختلف دول العالم ومن ثم تزايد القلق بشأنه بعد تجاوزه الحدود الآمنة، ووصوله إلى مستويات خطيرة أصبحت تهدد الاستقرار المالى والنقدى فى مختلف الدول، ومما زاد من خطورة الأمر أن العجز قد أصبح سمة هيكلية لصيقة بالهيكل الاقتصادى وخاصة فى الاقتصادات النامية كما تميز بطول الأجل فى الكثير من دول العالم.

وفى هذا الإطار تعتبر هذه الدراسة إسهاماً كبيراً فيما يختص بموضوع عجز الموازنة العامة. وهى تشتمل على ستة أبواب بالإضافة إلى ملحقين.

يتناول *الباب الأول* طبيعة وحجم ومفاهيم عجز الموازنة العامة فى الدول النامية والمتقدمة *والباب الثانى* الآثار الاقتصادية الناجمة عن غجز الموازنة العامة للدولة. *والباب الثالث* تطور المذاهب الاقتصادية الكبرى حول عجز الموازنة العامة. *والباب الرابع* شرح وصفة صندوق النقد الدولى فى علاج عجز الموازنة العامة فى الدول النامية. *والباب الخامس* عن الفكر التنموى فى علاج عجز الموازنة العامة فى الدول النامية. *والباب السادس* فى نظرية الاختيار العام وعبء الدين العام الداخلى والحد الأمثل لعجز الموازنة.

أما *الملحقان* فبالإضافة إلى أهميتهما العلمية كبحثين مستقلين فإنهما يساعدان فى بيان بعض الأفكار المتطلبة لبعض أبواب الدراسة بنوع من التفصيل وعلى الأخص ما يتناول الفكر التنموى فى علاج عجز الموازنة فى الدول النامية.

ويتناول الملحق الأول قياس الكفاءة فى الحكومة عن طريق أسلوب موازنة البرامج والأداء بينما يتناول الملحق الثانى العلاقة بين الموازنة العامة والنظام المالى للمؤسسات الإنتاجية المؤممة فى الدول التى كانت اشتراكية.

دور الحكومات الإنمائى فى ظل الانفتاح الاقتصادى

تحرير: على توفيق الصادق
وليد عدنان الكردى
سلسلة ومناقشات حلقات العمل التى يقدمها
صندوق النقد العربى ــ معهد السياسات الاقتصادية
العدد السادس من ٢-٥ آيار (مايو) ٢٠٠٠
دمشق ــ سوريا

فى ظل المتغيرات المحلية والدولية وجدت الحكومات العربية نفسها مضطرة لإعادة النظر بشكل جدى فى سياساتها المتبعة وما هو الدور الجديد الذى ستقوم به الحكومات خاصة وأن جميع البلدان العربية قد أصبحت تعى هذا التغير فى البيئة الدولية وتدرك أن التنمية الشاملة بجناحيها الاقتصادى والاجتماعى لن تتحقق إلا فى ظل بيئة تشريعية وتنظيمية ومؤسسية يتناغم فيها دور الحكومة مع دور القطاع الخاص.

وبناء عليه قامت البلدان العربية بمراجعة تشريعاتها وأنظمتها وتبنى عدد منها برامج استقرار وتصحيح هيكلى منذ أوائل عقد الثمانينات. ورغم هذه الإنجازات التى تحققت على الصعيد العربى سواء فى مجالات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية فإن متوسط دخل الفرد فى العالم العربى منخفض نسبياً حيث لم يتجاوز ٥٠% من متوسط دخل الفرد فى العالم والذى بلغ حوالى ٥٠٠٠ دولار عام ١٩٩٩.

ويقدم هذا الكتاب أعمال حلقة العمل التى نظمها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربى بالتضامن مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية حول دور الحكومات الإنمائى فى ظل الانفتاح الاقتصادى والتى حضرها نخبة من كبار المسئولين والخبراء العرب والأجانب المهتمين بشأن الإنماء العربى.

وتناولت الحلقة العديد من القضايا المتعلقة بالتنمية من خلال أوراق العمل الست التى ناقشتها وهى:

التوجهات الإنمائية فى مطلع الألفية الثالثة، ودور الحكومات الإنمائى فى اقتصاد السوق والإطار الإنمائى الشامل لتحقيق النمو المستدام وتخفيف حدة الفقر. ودور الحكومات فى تمويل التنمية فى ظل النظام المالى العالمى، ودورها فى رسم السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية فى ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية وسياسات التصحيح الاقتصادى والمالى والتنمية البشرية فى الدول العربية.

البطالة والفقر: واقع وتحديات
(الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان)
مجموعة من المؤلفين العرب
المحرر الموضوعى: خالد الوزنى
مؤسسة عبد الحميد شومان ــ الطبعة الأولى ــ الأردن ــ ٢٠٠٠

يضم هذا الكتاب أعمال ندوة موسعة عقدت فى منتدى عبد الحميد شومان الثقافى خلال عام ١٩٩٩، لدراسة أوضاع الفقر والبطالة فى بعض أقطار الوطن العربى مع التركيز على الحالة الأردنية سعياً إلى الإسهام فى صياغة السبل الكفيلة بتجاوز أحد أهم معوقات التنمية المستدامة فى العالم العربى.

وتوزعت أعمال الندوة، التى شاركت فيها نخبة من ذوى الاختصاص على عدة محاور بحثية تناول المحور الأول منها واقع الفقر والبطالة فى الأردن.

فأوضح أن مشكلة البطالة فى الأردن تعكس تشوهات فى جانبى العرض والطلب لسوق العمل. وتناول اسباب البطالة الداخلية والخارجية وتطور حجم البطالة فى الاقتصاد الأردنى وهيكلية البطالة حسب المستوى التعليمى والجنسى

وأوضح بعض الحلول المقترحة التى ارتكزت على أهمية التنسيق بين الجهود والإجراءات التى تسعى للحد من حجم البطالة.

واستعرض المحور الثانى التجربة المغربية فى علاج الفقر من حيث الأبعاد والعوامل والمؤثرات المختلفة على الظاهرة وأكثر الفئات تأثراً بها وإنجازات السلطة المغربية لعلاج الفقر وقدمت البحوث خطة عمل حول التوجهات والأولويات والتدابير اللازمة للعلاج.

أما المحور الثالث فتناول أبعاد السياسة الاقتصادية وآثارها على الفقر وعلى توزيع الدخل فى مصر وعلاقة النمو السريع بمكافحة الفقر وسبل التنسيق بين السياسات الكلية والاجتماعية والجزئية لضمان التوازن الاقتصادى، وعدم تجاهل البعد الاجتماعى عند الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادى.

وبحث المحور الرابع تجربتى تونس ولبنان فى محاربة البطالة والفقر فى حين ركز المحور الأخير على استعراض التجربة الأردنية فى محاربة الفقر والبطالة. واختتمت الندوة بحصيلة قدمت فيها اقتراحات عملية للإسهام فى مواجهة الفقر والبطالة فى الأردن.

مبادئ التنمية المستدامة

تحرير: ف. دوجلاس موسشيت

ترجمة: بهاء شاهين

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية

الطبعة الأولى ــ القاهرة ــ ٢٠٠٠م

لا تمثل التنمية المستدامة ظاهرة جديدة فقد بدأ الاهتمام بالبيئة والحفاظ على مواردها وتنميتها منذ القدم، ولكنها لم تحظ بالشهرة باعتبارها من المبادئ الهامة التى يسترشد بها فى توجيه التنمية الاقتصادية إلا منذ السنوات القليلة الماضية.

ويجمع هذا الكتاب بين التفكير الجماعى ورؤى وخبرات العديد من الأفراد ممن ينتمون إلى مختلف فروع المعرفة ويعملون من أجل دفع التنمية المستدامة قدماً وتفعيل دورها.

ويعرض الفصل الأول ملخصاً شاملاً ومنهاجاً متكاملاً للتنمية المستدامة ومدى أهميتها فى ازدهار الحضارات وكيف يمكن أن يتأثر بها النمو الاقتصادى من خلال التكامل الأمثل للموارد الطبيعية والإدارة البيئية. أما الفصل الثانى فيقدم تحليلاً للنواحى الإيكولوجية المختلفة المتعلقة بصيانة البيئة وعرضها فى إطار متوازن للرفاهية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. ويستعرض الفصل الثالث الاهتمام العالمى بالتنمية المستدامة وإن كان لم يتحقق منها إلا القليل على النطاق الدولى ويحث الكاتب كلاً من الدول النامية والمتقدمة على تدعيم برامج عمل مختلفة لتحسين البيئة من خلال القطاع الخاص.

فى حين يستعرض الفصل الرابع تكنولوجيا التنمية المستدامة وأشكالها فى العديد من القطاعات الاقتصادية ويشير إلى ضرورة تبنى الأخلاقيات البيئية كما يتعين على الحكومة تشجيع أشكال التكنولوجيا المستدامة من خلال اللوائح والحوافز والشراكة مع القطاع الخاص.

ويستعرض الكتاب أخيراً ضروئرة تطوير السياسات الخاصة بصيانة البيئة.

مقتطفات اقتصادية

- الكوكبة.
- العالم العربى والتغيرات الدولية.
- العمالة الوافدة إلى دول الخليج.
- الأثر الاجتماعى لإعادة الهيكلة فى دول الإسكوا.
- مصر والاقتصاد الجديد.

توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة
إسماعيل صبرى عبد الله
أوراق مصر ٢٠٢٠/ منتدى العالم الثالث
مكتب الشرق الأوسط ــ القاهرة
(١٩٩٩)

أهم ما يتسم به عالم اليوم هو التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة لإجراء حكومى.

ويلاحظ المهتمون بالاقتصاد ومجتمع الأعمال كثرة ما ينشر فى الصحف عن عمليات الاندماج والاستيلاء فى شركات كبرى فى بلدان مختلفة. وكذلك عن "الطريق السريع" لنقل كل وسائط الإعلام الذى ستتدفق عبره أعمال السينما والتليفزيون والمعلومات المحفوظة على الحاسوب.

وواقع الأمر أن القوى الفاعلة فى هذه التطورات هى فى التحليل الأخير "للشركات متعدية الجنسيات" أو الكوكبية فمن خلالها تحولت الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية. وقد تبنت هذه الشركات بالاشتراك مع الحكومات أعمال البحث والتطوير التى وفرت للحرب أخطر وسائل التدمير، ووفرت لهذه الشركات أضخم الأرباح. وفى المقابل لعبت الثورة العلمية والتكنولوجية دوراً حاسماً فى تشكيل ونمو الشركات متعدية الجنسيات وفى ظاهرة الكوكبية بكل جوانبها. ويكفى تدليلاً على ذلك أن هناك استحالة إدارة شركة تنشط فى أسواق عشرات الدول بدون الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة.

ونذكر أمرين يلعبان دوراً مهماً فى إحكام قبضة الشركات متعدية الجنسية على التجارة الدولية. أولهما ظاهرة انتشار اقتصار كل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة النهائية ثم ظهور مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى. فالآن يصعب على المرء مثلاً أن يجد سيارة صنعت بالكامل فى قطر واح/د. ومن هنا يظهر ما يسمى

"شهادة المنشأ" المثار حالياً في مفاوضات الاتحاد الأوربى مع عدد من الدول العربية وتعنى بالمنشأ البلد الذى يحقق أعلى نسبة من القيمة المضافة على أرضه. ويؤكد سيطرة الشركات متعدية الجنسيات على المعاملات الاقتصادية الدولية مقارنة إجمالى إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر والتى بلغت ١١,٤ تريليون فى ١٩٩٧، بإجمالى الصادرات العالمية ٦,٦ تريليون فى نفس السنة. وكل ذلك يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هى المحرك الأول والأقوى فى ظاهرة الكوكبة، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلاً. ومع ذلك هناك عوامل أخرى.

ويدعم هذه الاتجاهات اندماج الشركات الكبرى وسيطرتها على بعضها، واستحواذ الدول الصناعية السبع على الغالبية العظمى (٤٢٦ شركة) من الشركات الخمسمائة الأكبر فى العالم. وهذه السيطرة الاقتصادية تبعتها سيطرة مالية فنجد ٦٩ بنكاً عالمياً منها نحو ٥٨ مقرها الأصلى واحدة أو أخرى من مجموعة الدول السبع. بالإضافة إلى الشركات العاملة فى نشاط التأمين والاستثمار. وتسيطر ٢٢ شركة كوكبية منها ١٩ فى دول مجموعة السبع فى مجال ثورة المعلومات والبرمجيات. وهكذا يتزايد نصيب الخدمات فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الصناعية وبالتالى يزيد نصيب هذه الدول من الناتج المحلى الإجمالى فى العالم. ولعل هذا ما جعل البعض يصف قمة مجموعة السبع G-7 **بمجلس إدارة اقتصاد العالم.**

أما العرب فمثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم فى حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم فى هوة الحرمان. ولما كان أغلب أقطارنا قد تعود الحصول على تمويل من الدول الغنية، فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة فى هذا المجال. لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية فى نفس الوقت إلى توجه لدى "الدول المانحة" نحو تصفية ما يسمى "معونات التنمية الرسمية" أى المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة (ODA). وتحول الرأى العام الأوربى

والأمريكى إلى أن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات فيما لا ينفع الفقراء. كما أن انتشار البطالة وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء فى الداخل قبل الخارج.

العالم العربى والتغيرات الدولية

ماخوذة عن

التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها على العالم العربى. فى: النهضة العربية الثانية: تحديات وآفاق
تحرير: غسان إسماعيل عبد الخالق
مؤسسة عبد الحميد شومان
عمان ــ الأردن ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٠
بيروت

لم تعد الثروة الاقتصادية تتكون من مكونات مادية بسيطة مثل العقارات والاحتياطيات المعدنية أو النفطية أو المنتجات الصناعية ...الخ بل اشتملت أيضاً على التدفقات الخدمية التكنولوجية والمعلوماتيه والمالية معاً، وبالتالى أصبح المحتوى المعرفى فى الإنتاج الاقتصادى هو القاسم المشترك للسياسات التنموية فى العالم وخاصة العالم النامى ومنه العالم العربى.

والعوامل الإنتاجية الجديدة وهى مجموع المدخلات الضرورية لإنتاج الثروة الجديدة من مواد خام طبيعية وقوى عاملة وموارد مالية وقدرات ابتكاريه هى مدخلات محدودة كماً ونوعاً مما يجعلها معرضة للنفاد والاستنزاف. والتحول الجذرى الذى أدخلته التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة هو ارتقاء عوامل الابتكار العلمى والتكنولوجى والريادة والتنظيم إلى المرتبة الأولى فى قائمة المدخلات الإنتاجية. هذا التغير إلى الاقتصاد المعرفى والمعلوماتى يجعل منظرى العولمة يحاولون فرضها كبديهيات للنظام العالمى الجديد الأمر الذى يؤدى إلى:

*وفرة الإنتاج والمعروض وقلة الطلب وتدهور القوة الشرائية وبالتالى الكساد والانكماش.

*تفاقم الفروقات واللاعدالة على مستوي توزيع الدخول الأجرية والرأسمالية نتيجة لتغلغل الأنشطة

المالية والخدمية على حساب الأنشطة الإنتاجية.

وهكذا يتحول النظام الاقتصادى الجديد إلى رأسمالية عالمية مستقلة تهدف إلى تكديس الأرباح الطائلة الشرعية وغير الشرعية والاستحواذ على الأسواق العالمية من خلال المؤسسات الضخمة عابرة الجنسيات والمصرفيين والوسطاء والمضاربين فى أسواق العملة والأوراق المالية.

فما هو موقف العالم العربى من هذه التغيرات الاقتصادية الدولية؟

إن العالم العربى باعتباره مجموعة من الاقتصادات القطرية النامية والمتباينة من حيث مواردها الطبيعية وقدراتها الإنتاجية الذاتية وارتباطها بالقوى الاقتصادية الخارجية تتميز من حيث سياساتها التنموية تجاه هذه التغيرات بالآتى:

- عدم مواءمة سياسات الإصلاح الاقتصادى العربى الراهن لمتطلبات العصر، حيث اقتصرت هذه السياسات على التنسيق المحكم بين الاقتصاد الداخلى ومتطلبات الانفتاح على الأسواق الخارجية بالإضافة إلى خلوها من أى بعد إقليمى أو شبه إقليمى.
- تمت إعادة توزيع النفوذ الاقتصادى فى التسعينات بين الدولة وقطاع الأعمال وتقلص دور الدولة وجاء عصر الأعمال والرأسمالية ولكن لم يزل اقتصاد السوق هشاً مع تواضع ديناميكية الخصخصة بالمقارنة مع الدول الأخرى.
- انفتاح الاقتصاد العربى على التبادل الحر فأصبحت السوق الدولية تتحكم فى كم ونوع وقيمة الإنتاج الوطنى سلباً وإيجاباً. ولكن جاء نمو الصادرات العربية خلال التسعينات تلبية لنمو الطلب على المنتجات العربية أكثر منه نتيجة لتحسين القدرة التنافسية العربية أو تنوع القاعدة التصديرية، فهى لازالت ضعيفة. ويرجع ذلك إلى عوامل التعريفة وغيرها، بالإضافة إلى عدم وضوح السياسات التجارية العربية والخلل فى تركيبة الصادرات والواردات.

فقدان الموازنة التكنولوجية فى التبادل التجارى العربى الدولى. فرغم توافر القدرات المعرفية والتقانية المهاجرة وغير المهاجرة إلا أن التقدم العلمى والتكنولوجى العربى يعانى من عقبات التمويل والتنظيم والتعاون. ولابد للحكومات والمؤسسات الإنتاجية الوطنية سواء عامة أو خاصة محاولة القضاء على هذه العقبات.

سوق الصادرات العربية هى سوق مشترية وليست بائعة، بمعنى أن المستهلك وليس المنتج هو الذى يقرر قيمة البضاعة المعروضة عليه. وبالتالى فإلى أى مدى يمكن اعتبار سوق الصادرات العربية سوقاً تنافسية والأسعار التى تباع بها الصادرات العربية أسعاراً مجزية؟ إذ لازال الاقتصاد العربى يعانى من هبوط أسعار صادراته وإيراداته الرسمية والحقيقية بالعملة الأجنبية.

- يرجع الخلل واللاتكافؤ فى تركيبة التجارة العربية إلى ضآلة نصيب التجارة العربية البينية والتعاون الإنتاجى العربى البينى وتعطيل المشروعات الاندماجية العربية الأمر الذى أدى إلى ظهور الشراكات الأورو ـ عربية واعتبرت نموذجاً لعولمة إقليمية متوازنة وملائمة بدرجة أكبر للحاجيات العربية، مما أدى إلى الفرقة والتشتت والهشاشة والتبعية فى الاقتصاد العربى.
- تعرض الاقتصاد العربى لأخطر مظاهر التهميش الدولى والمتمثل فى ضعف بل انعدام قدرته على جذب رأس المال الأجنبى الخاص الذى جاء انعكاساً لتدنى المصداقية الدولية المبنية على جملة المعطيات والتوقعات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية التى تدخل فى تصنيف المخاطرة الدولية .

ومن المعروف أن النصيب العربى فى تدفقات رأس المال الدولى بأنواعه لا يتجاوز ١% من مجموع التدفقات الرأسمالية الدولية.

- فى الوقت الذى يحجم فيه رأس المال الأجنبى الخاص عن الاستثمار فى الساحة العربية، تتراكم السيولات النقدية والمالية والودائع المصرفية

والاستثمارات العقارية العربية ذات الملكية الخاصة والعامة فى كبرى المؤسسات المالية والصناعية والخدمية فى العواصم الأوربية والأمريكية والآسيوية بحثاً عن الضمان والاستقرار أكثر من الأرباح.

وهكذا لكى يكون انفتاح العالم العربى على السوق الدولية مجزياً لابد من إصلاح المنظومات الحالية وتحديثها وتعميقها، وإنشاء شبكات ديناميكية تربط بين الأجهزة المالية القطرية، وتوفر للمشروعات البينية الموارد المطلوبة لصالح التنمية الشاملة والعادلة.

العمالة الوافدة إلى دول الخليج

ماخوذة عن

التنمية البشرية، تنمية الموارد البشرية والإحلال فى الدول الخليجية
محمد عدنان وديع
سلسلة أوراق عمل المعهد العربى للتخطيط/ الكويت (API/ WPS 0001)

تتميز أسواق العمل فى دول الخليج بعدة خصائص أبرزها ثنائية السوق ووجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة.

وقد استقبلت دول الخليج مختلف أنواع العمالة الماهرة وغير الماهرة والمهنيين من مختلف الاختصاصات التنموية. وكانت السعودية والكويت أكثر الدول الخليجية استقبالاً لهذه العمالة الوافدة تلتها بعد سنوات دول الخليج الأخرى.

ولقد أثرت هذه العمالة على اقتصاديات الدول المستقبلة فقد غطى عجز العمالة المؤقت فى وقت طفرة الإنفاق، كما أدى إلى توسع السوق الخليجية وزيادة الطلب على سلع وخدمات عديدة لإعاشة المهاجر، وازدهار ظاهرة الاستثمار فى البناء لسد مطالب التأجير، بالإضافة إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية والاستهلاكية والخدمات الصحية والتعليمية فى الحدود التى يحتاج إليها المهاجر.

وتزايدت نسبة العمالة الأجنبية غير المواطنة فى دول الخليج ما بين عام ١٩٧٥ وحتى توقعات عام ٢٠٠٠

من ٣٨,٤% إلى ٥٣,٨% وإن اختلفت النسبة من بلد لآخر على النحو التالى:

	١٩٧٥	٢٠٠٠
الكويت	%٧٠,٨	%٧١,٦
البحرين	%٤٥,٥	%٤١,٨
قطر	%٨٣,٠	%٧٦,٥
الإمارات	%٨٤,٠	%٨٨,٨
السعودية	%٢٥,٢	%٤٤,٥

ولقد ساعد على هذه الزيادة رغم تناقص العمالة العربية توافد العمالة الآسيوية. ورغم تحذير بعض خبراء الخليج من الآثار الوخيمة لهجرة أعداد ضخمة من غير العرب سواء بشكل شرعى أو غير شرعى فإن العمالة الآسيوية قد لا تنافس العمالة المحلية فى كامل مستويات المهارة كما أنها أيضاً لا تنافس العمالة العربية فهى تتخصص فى الخدمات المنزلية والبلدية والتجارية، بينما تتركز العمالة العربية فى وظائف الإدارة الحكومية وخدماتها.

هذا وتطرح قضية إحلال العمالة الوافدة تحديات متعددة الأبعاد على التنمية فى دول الخليج، فعلى الرغم من جدية الحاجة إلى توطين العمالة فإن النظرة إلى الإحلال ومعالجته تواجه تصورات قد تجعل هذا الهدف غير قابل للتحقيق على الأقل فى المدى الزمنى المأمول.

وهنا تتزايد أهمية وجود سياسة رشيدة فى سوق العمل تتناول موضوع الإحلال من جملة مكوناته مثل هيكل أسواق العمل، إلى المهن والأجور والتقانة، إلى سلوكيات التوظف لدى القطاعين العام والخاص وهو ما يشكل الطلب على العمالة الوافدة بشكل خاص.

ولقد أوضحت إحدى الدراسات عام ١٩٩٥ أن نسبة العمالة الوافدة فى الخليج قد بلغت ٦٧% وأن هذه النسبة لن تهبط إلا إلى ٦٣% عام ٢٠١٠. ومع ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجى سوف تشهد حالة من البطالة يتزايد معدلها باستمرار ويشترك فى وجودها تواجد أعداد من العمالة الوافدة التى تتمركز فى القطاع الخاص ذات الأجر المنخفض، وهى أعمال لا يمارسها الخليجيون لاعتبارات اجتماعية واقتصادية متنوعة.

ورغم التوسع الشديد فى التعليم العالى فى دول الخليج من المتوقع أن

تستمر الحاجة بدرجة أو أكثر لاستكمال الأطر العليا في البلاد بالاستعانة بالكفاءات الوافدة. ومع تغير حاجة سوق العمل بارتفاع متطلباتها من التكوين والنوعية مع التوزيع الهيكلي للاختصاصات وتلاءم محتوى التكوين مع حاجات سوق العمل خاصة إذا أخذنا في الاعتبار سرعة تغير المعارف العلمية والتقنية وتطبيقاتها في السوق، فإن سوق العمل قد يستوعب هذه الزيادة في العمالة الوافدة من الكفاءات جنباً إلى جنب مع سياسات الإحلال.

ولكي يكون الإحلال شاملاً وبغية تقليص نسب العمالة الوافدة يجب اتخاذ عدة إجراءات أهمها:

- تضييق فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص وجعل القطاع الخاص جاذباً للعمالة الوطنية.
- رفع تكلفة العمالة الوافدة على أرباب العمل في القطاع الخاص.
- رفع كفاءات قوة العمل المواطنة بإصلاح التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل وإتاحة فرص التأهيل المستمر والتدريب لمواجهة تطور المعارف.
- تشجيع رفع معدلات المشاركة في قوة العمل وعلى الأخص من الإناث.

الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة في دول الاسكوا

مأخوذة عن

دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة
الأمم المتحدة E/ ESCWA/SD/1999/4
نيويورك ٢٠٠٠

تعد هذه الدراسة الثانية من نوعها التي قدمتها الاسكوا والتي تحاول من خلالها تحليل سياسات التكيف التي تطبقها بلدان الاسكوا. كما ترى أن موضوع إعادة الهيكلة لا يخص فقط البلدان التي أبرمت عقوداً مع البنك الدولي وإنما هو عملية تقوم بها جميع البلدان التي تواجه مشاكل هيكلية تحول دون انطلاقها في اعداد اقتصادياتها لمواجهة تحديات القرن

الحادى والعشرين.

ولعل الظروف التى سادت العالم فى العقدين الماضيين والاتجاه إلى السوق الحرة لم تساعد على الانتعاش فى معظم بلدان العالم الثالث التى تمر بإعادة الهيكلة. وكانت التغيرات الاقتصادية الجذرية ذات تكلفة اجتماعية باهظة تمثلت فى انخفاض مستوى المعيشة نتيجة لانخفاض الدخل الفردى والأجور واستشراء البطالة. كما أنه نتيجة لانخفاض الميزانيات انخفضت نوعية الخدمات العامة والمقدمة فى مجالات الغذاء والنقل والمواصلات والصحة والتعليم... الخ. وإذا أردنا أن نعالج هذا التدهور الاجتماعى الناتج عن إعادة الهيكلة لابد من اعتبار الإصلاح الاجتماعى مكملاً للإصلاح الاقتصادى والمالى.

وتشمل جميع الخطط المطبقة فى دول الاسكوا إعادة هيكلة الاقتصاد وزيادة قدرته على الانسياب إلى العالم الخارجى. وتختلف حدة التركيز على تدابير إعادة الهيكلة من بلد لآخر وفقاً لحجم العجز أو الاختلالات فى كل قطاع إلا أن الأساليب المستخدمة متشابهة وهدفها واحد وهو:

تخفيض العجز العام فى الميزانية والانفتاح على دول الخارج وزيادة دور القطاع الخاص. وقد ينطوى كل هدف من هؤلاء على مجموعة من التدابير تترك آثارها على القطاعات الاجتماعية على النحو التالى:

البطالة: فالإصلاح الهيكلى ينطوى على تدابير انكماشية تحد من الائتمان وترفع أسعار الفائدة مما يعيق الاستثمار، كما تخفض الإنفاق الحكومى وإنفاق القطاع العام مما يؤثر على تعيين الخريجين. كذلك تنطوى تدابير الخصخصة فى المدى القصير على تسريح فائض العمالة وإن كانت تؤدى فى الزمن الطويل إلى زيادة فرص التوظيف نتيجة لزيادة الاستثمار.

التضخم والفقر: يصحب الإصلاح الاقتصادى ارتفاع أسعار الاستهلاك من خلال تخفيض الإعانات ورفع الأسعار بما يتكافأ مع الأسعار الدولية مما يساهم مباشرة فى حدوث التضخم. وأوضح الأمثلة على ذلك هو ما حدث

فى مصر وسوريا والأردن حتى منتصف التسعينات.

كما يؤدى الانكماش وانخفاض الأجور إلى المعاناة بين الفقراء حيث يضطرون إلى إعادة توزيع مواردهم المحدودة كى يتكيفوا مع مجموعة جديدة من الأولويات.

التعليم والتدريب: ستؤدى سياسات إعادة الهيكلة إلى تخفيض الاستثمار العام فى قطاع التعليم مما يؤدى إلى انخفاض نوعية التعليم بالمدارس الحكومية وتدهور فعاليته وانخفاض ناتجة الحقيقى. وبالنسبة للتعليم العالى سوف تؤدى قلة الاستثمارات الإضافية إلى انخفاض مستوياته إلى ماهو أدنى بكثير من المتطلبات الدينامية للاقتصادات المفتوحة مما يترتب عليه إعادة النظر فى نظم التعليم والتدريب حتى يستوعب الزيادة فى الطلب والتغيرات فى متطلبات سوق العمل وتوفير المهارات الأساسية الأكاديمية والتدريبية.

الصحة: مع ارتفاع التكاليف التى تتكبدها الدولة للمحافظة على الخدمات الصحية لم يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمراً سهلاً بالنسبة لقطاع الفقراء ممن يعيشون فى المناطق الريفية وخاصة البعيدة وكذلك الخدمات الصحية المجانية التى تقدم للفقراء عموماً.

الشباب والنساء: تبين التجربة أن أكثر الفئات تحملاً لعملية التكيف هم الشباب والنساء حيث اضطر العديد منهم نظراً لارتفاع تكلفة الخدمة التعليمية إلى الانقطاع عن الدراسة والانضمام إلى اليد العاملة مما سيكون له أثر سلبى مستمر على مستويات التعليم والمهارة. أما النساء فقد ارتفع معدل مشاركتهن فى العمالة وخاصة فى القطاع غير الرسمى فى ظل ظروف عمل متدهورة بسبب الصعوبات الاقتصادية والفجوة بين الجنسين فى منطقة الاسكوا. ومن المعوقات الأساسية للنمو انخفاض الاستثمار فى صحة الإناث وتعليمهن مع أن العائد الاقتصادى من الاستثمار فى تعليمهن مرتفع مثل الذكور.

هذا بالإضافة إلى آثار اجتماعية أخرى لإعادة الهيكلة مثل:

الاتجاه لتكوين مجتمعات منقسمة إلى قطبين تتسع الفجوة بينهما هم الفقراء والأغنياء كما أدى انخفاض الأجور الحقيقية وزيادة معدلات البطالة إلى تقلص الطبقة الوسطى وطبقة العمال نتيجة لانخفاض الإنفاق، مما استوجب مشاركة جميع أفراد الأسرة فى القوة العاملة للمحافظة على مستوى معيشتها. وأخيراً زيادة الأنشطة الريفية والتى شجع على قيامها مجموعة أمور منها حوافز الصادرات والمضاربة فى تمويل المناطق الحضرية والخصخصة والمضاربة فى أسواق العقار والأسواق المالية.

مصر والاقتصاد الجديد (New Economy)

ماخوذة عن

نجلاء رزق

استراتيجيات النمو والاختيارات الجديدة للقادمين الجدد

المؤتمر السنوى السابع لقسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد/ جامعة القاهرة ١٢ــ١٤ مايو ٢٠٠١م

عرفت الباحثة الاقتصاد الجديد من خلال مفهومين أحدهما ضيق والآخر واسع أما الضيق: فيتمثل فى قطاعات الإنتاج التى تمارس أنشطة فى مجال اكتساب وتصنيع وتوزيع المعلومات. وهكذا تدخل عناصر ثلاثة قطاعات الاقتصاد الجديد:

- الأجزاء المعدنية المكونة للحاسبات Hardware وهى التى تنقل المعلومات.
- نظم الاتصالات التى تلتقط المعلومات وتوزعها.
- برامج العقل الإليكترونى Software وهى التى تستطيع مع تدخل العقل البشرى أن تساعد فى إدارة العمليات.

وهناك تعريف أضيق من السابق فينظر فقط إلى القطاع المنتج أو المستخدم بكثافة للإنترنت. ويتصل بذلك ما يسمى الاقتصاد المكشوف Nude Economy والذى يتسم بدرجة عالية من الشفافية. فهو يكشف مثلاً عن فروق الأسعار للبائعين والمشتريين بعيداً عن تدخل الوسطاء مما يقلل من تكلفة المعاملات وقيود الدخول للسوق.

أما المعنى الواسع: فهو ذلك الجزء من الاقتصاد الجديد الذى يشير إلى حالة الإنجاز الاقتصادى فى عصر المعلوماتية. وينطبق هذا بصفة خاصة على الاقتصاد الأمريكى. وهنا يمكن أن نصف الاقتصاد الجديد بالآتى:

- زيادة المعدل الأقصى للنمو المطرد sustainable.
- توسيع وزيادة أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المفترض أن يكون العنصر الأساسى فى التعجيل بإنتاجية العمل وهى مصدر زيادة نمو الناتج المحلى الحقيقى.

والخلاصة أننا نشهد عالماً لم يعد يطبق القواعد الاقتصادية القديمة مثل العرض والطلب ودائرة مشروعات الأعمال، بل حدثت فيه تغيرات أساسية. فالاقتصاد الجديد إذن هو اقتصاد المعرفة المعتمدة على الأفكار المتقدمة فى خلق الوظائف وارتفاع مستويات المعيشة من خلال التكنولوجيا المتضمنة فى الخدمات والمنتجات الصناعية، وهو مبنى أيضاً على قواعد المخاطرة والارتياب والتغيرات الدائمة.

هذا ويتميز الاقتصاد الجديد بعدة خصائص هى:

أولاً: إنتاج واستخدام التكنولوجيا التى تتضمن Software والتى تحل محل الذكاء البشرى.

ثانياً: هيكل موحد للتكلفة يختص بالمعلوماتية، ويكون باهظ التكلفة فى إنتاجه، ولكن قليل التكلفة لإعادة الإنتاج.

ثالثاً: مع زيادة وانتشار العولمة يحمل استخدام الإنترنت فى هذا العالم المنفتح بلا حدود اقتصادات خارجية إيجابية من خلال شبكة المعلومات وتتمثل فى تقصير وقت الاتصالات والتجارة الإليكترونية.

رابعاً: أدى انتشار الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات فى الولايات المتحدة فى العقود الثلاثة الأخيرة إلى نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات بما يعادل ٤/١ الاستثمارات الكلية الاسمية الثابتة، ٣/١ الاستثمارات الحقيقية مكوناً ٥% من الناتج المحلى الإجمالى.

خامساً: تحسن الإنجاز الاقتصادى

وتحقق نمو غير مسبوق فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى والناتج الفردى بالإضافة إلى زيادة الأرباح وزيادة الاستثمارات، وانخفاض معدلات التضخم والبطالة، مع التوزيع العادل لمكاسب الدخل القومى.

والمهم فى هذا الصدد الإشارة إلى المعدل المذهل لنمو الإنتاجية الذى تحقق فى النصف الثانى من التسعينات للاقتصاد والأمريكى.

ولقد ثار الجدل حول إلى أى مدى ضاعفت الاستثمارات فى تكنولوجيا المعلومات مثل هذا الازدهار والتقدم للاقتصاد الأمريكى؟ وانقسم العلماء ما بين مؤيدين لهذا الاقتصاد الجديد ومعارضين له وأسفر الجدل بين وجهتى النظر على اتفاق بأن عامل الإنتاجية الكلية قد تزايد فى قطاعات إنتاج تكنولوجيا المعلومات وأن الاستثمارات فى هذا القطاع أدت إلى تعميق استخدام رؤوس الأموال فى القطاعات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات. والأهم من ذلك هو التأثيرات الخارجية التى تتجلى فى الكفاءات الجديدة فى التجارة الإليكترونية.

وهنا يمكن أن تمتد هذه التأثيرات إلى البلاد النامية ومنها مصر فتساعد على النمو الاقتصادى من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات أو إنتاجها. ورغم ان مصر تعتبر فى الوقت الحالى مستخدمة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة لها، إلا أن استثمارات مصر فى هذا المجال سوف تزيد. وهنا يثور السؤال: إلى مدى يمكن لمصر أن تستفيد من التجارة الإليكترونية؟

أن مصر يمكنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت لتعزيز التجارة الإليكترونية التى يمكن بدورها تحسين استخدام المجالات التقليدية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية مثل السياحة. هذا بالإضافة إلى خلق مجالات جديدة للصناعات أو الخدمات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية مثل تطوير فى مجال صناعة الحاسوب وهى صناعة تعمل على تعزيز عامل الإنتاجية وسرعة أدائه Software. بالإضافة إلى تعميق استخدام رأس المال.

كما تستطيع مصر أن تعمل على اكتساب جزء من أسواق تصنيع الكمبيوتر مثل صناعة Intel في كوستاريكا والبنتيام في إسرائيل فإذا ما تخللت مصر إلى مثل هذه الأسواق فإنها تستطيع أن تشارك في زيادة عامل الإنتاجية في تكنولوجيا المعلومات وهذا بدوره يساعد على نمو الإنتاجية الكلية بصفة عامة.

كما أظهرت الدراسة أن مصر رغم الخطوات الإيجابية التي قامت بها الحكومة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر لا تزال في مرحلة متواضعة بالمقارنة مع بقية دول العالم، وأن عليها تحسين الظروف الضرورية لتدعيم التجارة الإليكترونية وبناء الحكومة التي تعتمد على قاعدة إليكترونية. فهي لا زالت محتاجة إلى تغيرات جوهرية في مجالات الاتصالات وأمن المعلومات ورأس المال البشري وتدعيم المناخ اللازم للتجارة الإليكترونية.

ومن الضروري أيضاً لمصر أن تستخدم طاقات الحكومة وإمكاناتها ومشروعات الأعمال في الاستفادة من الفرص المتاحة للتوسع في تكنولوجيا المعلومات كما يجب على الحكومة القيام بدور المنسق والمزاوج لتؤكد الانسجام والتوافق في الاقتصاد الجديد.